

اقتصاد ما بعد نضوب النفط - اثر التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

Post-oil depletion economy - the impact of economic diversification in the United Arab Emirates

أبوترا ب. تغريد قاسم محمد

مدرس مساعد . جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي - العراق ، tagreedabutrab@gmail.com

تاريخ النشر: 2023-07-11

تاريخ القبول: 2023-07-03

تاريخ الاستلام: 2022-12-04

ملخص

يحظى التنوع الاقتصادي بأهمية كبيرة لا سيما في الدول النفطية التي تعاني اقتصادياتها من التبعية شبه التامة لقطاع النفط المتميز بعد الاستقرار والتقلب المستمر على اثر التغيرات صعودا وانخفاضا بأسعاره في الأسواق الدولية فضلا عن نضوبه في وقت ليس ببعيد , فكان هذا السبب الرئيس وراء انتهاز غالبية هذه الدول لسياسة التنوع الاقتصادي ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة . فعمدت الإمارات إلى تطوير وتنمية وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ولا سيما الصناعة والزراعة والسياحة والاتصالات حتى وصلت إلى ما يقارب نحو (70%) في حين كانت مساهمة القطاع النفطي لا تتجاوز (30%) فقط . وقد خرجت الدراسة بجملة استنتاجات منها (وضعت الإمارات إستراتيجية تهدف إلى تخفيض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية فيه وتنوع لتنوع القاعدة الاقتصادية للدولة) وأيضا جاءت بعدة توصيات أهمها (ضرورة مواصلة تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين المناخ الاستثماري وتحسين بيئة الأعمال وممارستها والمحافظة على الاستقرار الأمني والسياسي) .

كلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي , المؤشرات , الإستراتيجية , التديت والقيود تصنيف

.XN1 .XN2 :JEL

Abstract: (not more than 10 Lines) (Times New Roman; size-12)

Economic diversification is of great importance, especially in the oil-producing countries whose economies suffer from almost complete dependence on the distinguished oil sector after the constant stability and volatility following the ups and downs of its prices in international markets, as well as its depletion in a not too long time. This was the main reason behind the adoption of the majority of these countries Economic diversification policy, including the United Arab Emirates . The Emirates proceeded to develop, develop and increase the contribution of the non-oil sectors to the

GDP, especially industry, agriculture, tourism and communications until it reached approximately (70%), while the contribution of the oil sector did not exceed (30%) only. The study came out with a number of conclusions, including (the UAE has developed a strategy aimed at reducing the contribution of the oil sector to the GDP in exchange for the high contribution of the non-oil sectors to it and diversifying to diversify the economic base of the state) and also came with several recommendations, the most important of which is (the need to continue to activate the role of the private sector and improve the investment climate and improve the environment doing business and maintaining security and political stability).

key words; Economic diversification, indicators, strategy, challenges and constraints .

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

المؤلف المرسل: أبو تراب تغريد قاسم محمد، الايميل: tagreedabutrab@gmail.com

1. مقدمة:

تشهد أسواق النفط العالمية تذبذبا واضحا وتحولات سريعة أثرت سلبا على الدول النفطية التي تعتمد اقتصادياتها على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل , لا سيما وان اغلبها فشلت بانتهاج سياسات اقتصادية تعيد هيكلة اقتصادها نحو التنوع وبناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومتوازنة بما يحقق هدف التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة , لذا اتجهت هذه الدول في الآونة الأخيرة وبعد تزايد الأزمات المالية وتراجع أسعار النفط إلى مراجعة السياسات الاقتصادية من خلال تطبيق برامج تنمية باستراتيجيات علمية مدروسة الخطى والاستفادة من التجارب الدولية التي نجحت في صياغة وتنفيذ إستراتيجية التنوع الاقتصادي للتخلص من قيود التبعية الاقتصادية للدول التي تسيطر على الأسواق النفطية وتتدخل بالطلب والعرض وما يتبعها من انعكاسات سلبية على اقتصاديات هذه الدول . ومن أهم التجارب الدولية وبالأخص العربية منها تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي أدركت نضوب الموارد النفطية في المستقبل القريب إذ تمكنت باستغلال مواردها ضمن إستراتيجية تنموية تقوم على التنوع الاقتصادي وبأفضل البدائل والخيارات مما أتت بمؤشرات ايجابية في القطاعات الاقتصادية غير النفطية حتى استطاعت إن تخلق نموذجا اقتصاديا رائدا في التنوع الاقتصادي ومواصلة النمو والازدهار مستوعبة لكل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عالميا وعربيا وإقليميا . ولأهمية هذه التجربة تناولت الباحثة هذه التجربة وفق المنهجية التالية :

مشكلة البحث : تتمحور مشكلة البحث حول نضوب النفط في دولة الإمارات العربية وكيفية تحويلها لهذه الأزمة إلى تجربة تعد من انجح التجارب العالمية في تطبيق إستراتيجية التنوع الاقتصادي وتحرير القاعدة الاقتصادية الإماراتية من دائرة الركبة الخائفة .

فرضية البحث : يقوم البحث على الفرضية التالية "إن نجاح الإمارات بتجربة التنوع الاقتصادي وفق

نموذج تنموي متميزا مستجيبا لمتطلبات التنمية المستدامة وفي ظل ما متاح ومتوفر من موارد نفطية وغمها بأسلوب يحافظ عليها ويحسن من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الإمارات"

هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على التجربة الإماراتية والاستفادة من مؤشرات الاقتصاد والتنامية في ظل إستراتيجية علمية محسوبة الخطوات , وأيضا التعرف والتقييم لمجموعة السياسات الاقتصادية التي اعتمدها الإمارات .

أهمية البحث: تركز أهميته من خلال فهم حقيقة إستراتيجية التنوع الاقتصادي كونه حقيقة لا بد من التوجه إليها للتخلص من الآثار السلبية للريعية النفطية في الدول النفطية ومنها الإمارات , وكيف حققتة من خلال تحليل وقراءة مؤشرات التي نفذت في الإمارات التي تعد تجربة متميزة فريدة في المنطقة .

منهجية البحث: اتخذت خطة البحث المنهجية التالية (المقدمة , ماهية التنوع الاقتصادي , اقتصاد الإمارات والتنوع الاقتصادي, قراءة لمؤشرات التنوع الاقتصادي في الإمارات , الاستنتاجات والتوصيات , قائمة) .

2. ماهية التنوع الاقتصادي (المفهوم والمبررات والمستويات , الدوافع الأهمية والخصائص , الأهداف والمحددات وعوامل النجاح , المعايير واليات التنوع الاقتصادي ومؤشراته):

أضحت سياسة التنوع الاقتصادي من السياسات المهمة بعد أن أدركت الدول ولا سيما تلك التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في اقتصادياتها نتيجة لاعتمادها على مورد واحد للدخل والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية وأهمها النفط مما جعلها تعرف بالاقتصادات الأحادية , وهذا الاعتماد المباشر على هذه الموارد له خطورته لارتباطه بالأسواق العالمية , لذا فقد سعت العديد من الدول بالمضي في العمل على استراتيجيات تهدف لتطبيق سياسة التنوع الاقتصادي وذلك من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج وتحسين كفاءة هذه القطاعات (الخطيب , 2014, ص8) . فالتنوع الاقتصادي يعد خيارا مهما أمام الدول الأحادية لخروجها من الحلقة المفرغة لدوامه تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية وتقليل نسبة المخاطرة ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتثبيت النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإيرادات , فضلا عن رفع القيمة المضافة القطاعية (التوني , 2002 , ص8, جعجع , 2007 , ص27).

1.2 مفهوم ومبررات التنوع الاقتصادي ومستوياته:

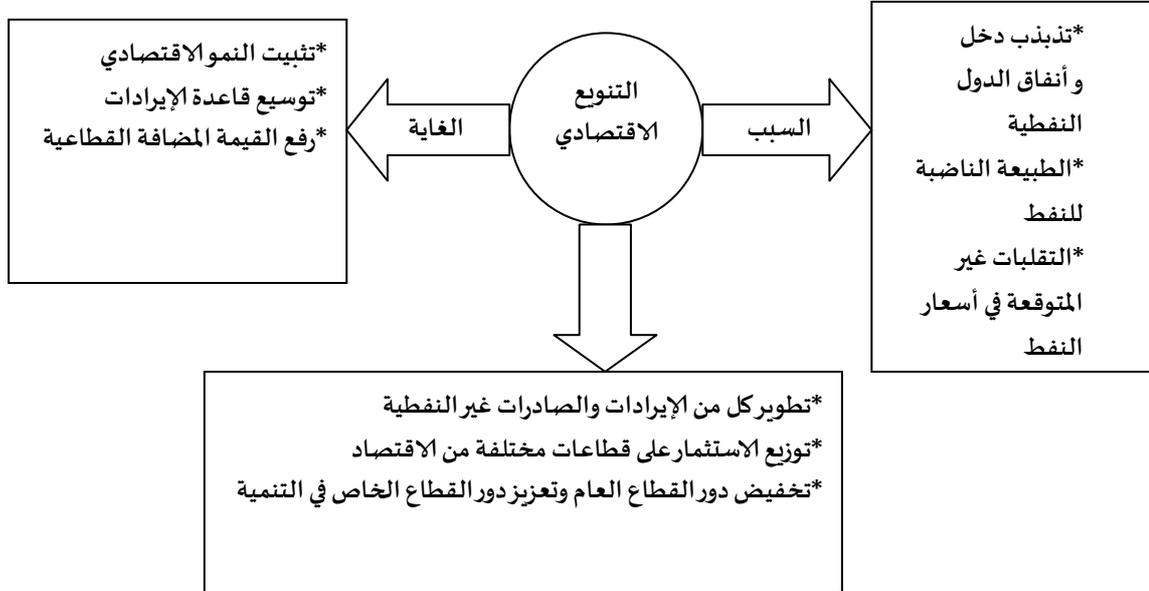
أ- مفهوم التنوع الاقتصادي :

وضعت العديد من التعاريف لتوضيح مفهوم التنوع الاقتصادي كلا حسب الرؤية فمنهم من يربطه بالإنتاج وتنوع مصادر الدخل ومنهم من يربطه بهيكل الصادرات السلعية , فتتحدد سياسات التوزيع

الاقتصادي الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمن ، فعرفها غالبية الاقتصاديين بأنها عملية " تنوع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة المتنوعة (غيلان ، 2007 ، ص33) . وعرفت أيضا على أنها " هي إحدى السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة ، كالأشهر والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية" (المعهد العربي للتخطيط ، 2014 ، ص7) ، ويراها آخرون بأنها " سياسات تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج بمعنى انه تنوع لمصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو الأسواق الصادرات" (UNNITED NATIONS ، 2003 ، ص6 ، د. الجبوري ، 2015 ، ص24) ، ومنهم من عرفه على انه "العملية التي لا يسمح للاقتصاد بان يكون خاضعا وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية الواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للأبد (باهي ، وروانية ، 2016 ، ص135) . كما يقصد بالتنوع الاقتصادي بأنه "عملية تنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمات القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية) ، كما انه عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة ، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات إذ يعد التنوع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج (ستبانوف ، 1978 ، ص221) ، وعرفت أيضا بأنها "العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة معينة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات والنشاطات متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات ، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع ، وتوفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية ، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها ، لا يكون الاقتصاد بها مرتبط بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دافع ذاتي للتنمية تكللها الاستمرار والتجدد مستقبلا (طبابية والهادي ، 2008 ، ص6) ، وعرف على انه "توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية ، تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام" (وزارة الاقتصاد والتخطيط في السعودية ، 2013) . وأخيرا ينصر معنى التنوع إلى تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شأنها

أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية من خلال رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، كما يقوم التنوع على توزيع الاستثمار على عموم قطاعات الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد الكبير على مورد واحد أو قطاع واحد فقط (Kapunda, 2003, p51), ويوضح الشكل (1) مفهوم التنوع الاقتصادي. كما وضعت أنواع عدة للتنوع الاقتصادي أهمها (حوتية, 2018, ص7, شارف, 2016, ص7): (التنوع الأفقي, التنوع العمودي, التنوع الجانبي, التنوع الشامل, التنوع الجغرافي, التنوع المالي).

الشكل (1) رسم توضيحي لمفهوم التنوع الاقتصادي



المصدر: بللعماء, أسماء, (2018), دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة احمد دراية إدراة, الجزائر, ص14.

ب-مبررات التنوع الاقتصادي:

بينت العديد من الدول إن الدول التي تتمتع بالتنوع الاقتصادي هي التي تكون أكثر استقراراً وقدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم واقل عرضة للتقلبات في فترات الكساد والأزدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي. كما بينت مصدر أخرى إن للتنوع دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية بل هو أساسها لأنه يعني زيادة استغلال إنتاجية عناصر الإنتاج ويزيد من معدلات التراكم الرأسمالي الثابت وبما يؤدي إلى زيادة الاستثمار واستقرار عائدات التصدير ومعالجة البطالة, فضلاً عن تجنبه لحدوث الصدمات الخارجية وبما تحمله من أثاراً سلبية على عملية التنمية في الدول لذلك صار التوجه نحو التنوع أمراً ضرورياً وهاماً للاقتصاد. وبناءً على ما تقدم حددت مبررات التوجه نحو التنوع الاقتصادي

على ضرورة عدم إنتاج وتصدير النفط بصورة أساس وكما يلي (أشمرى وآخرون , 2016 , ص 31 , د. صبر وسعيد , 2021 , ص 251 , د. الطائي , 2021 , ص 51052) :

\$-يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال الاعتماد على أكثر من مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي فعندما يعتمد اقتصاد ما على مورد واحد للتمويل فأي انخفاض في أسعاره يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي وعلى العكس من ذلك إن تنوع مصادر الإنتاج سوف يقلل من مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد .

\$-اتصاف النفط بكونه موردا ناضبا وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية .

\$-في حالة الاعتماد على مورد واحد فان انخفاض سعر ذلك المورد يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات مما يعني انخفاض عائدات الصادرات من العملة الصعبة ومن ثم ستخفض الإمكانات والقدرات التمويلية لهذه الدول وهذا ما ينعكس سلبا على استيرادا وتنميتها الاقتصادية .

\$-يتم الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي لبناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة الأزمات ويضمن الاستمرارية من اجل تنفيذ المشاريع الاقتصادية والعمل على تنفيذ الخطط كذلك البيئة المستقرة تجذب الاستثمار وتشجع معدلات نمو الاستثمار وقد أثبتت الكثير من الدراسات من إن الدول النامية قد عانت من التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي ولم تتمكن من الوصول إلى تنمية مستدامة .

\$-الحاجة إلى التنوع لتحقيق زيادة في تراكم رأس المال البشري وارتفاع معدلات الإنتاجية وفي حالة الاقتصادات أحادية الجانب يكون هناك ضعف في تراكم رأس المال البشري وتدهور معدلات الإنتاجية.

\$-أعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية , الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية .

\$-يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تنوع مصادر الدخل ومن ثم محاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي , كما هو معروف إن العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم لا سيما في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وبلدان الخليج العربي تمثلت بالإخفاق في معدلات النمو السريع بالرغم من توافر الموارد الطبيعية في هذه البلدان والتنوع الاقتصادي يساعد على التقليل من هذه اللعنة (رسن وحسين ,

2017 , ص 119) ,

\$-يساهم التنوع الاقتصادي في توفير الأمن الغذائي والذي تحتاجه الدول بصورة دائمة لا سيما في حالات الحروب والحالات الطارئة وما تتعرض لها العلاقات الدولية من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية (أشمرى وآخرون , 2018 , ص 77) .

\$-يعمل التنوع أيضا على زيادة معدلات التبادل التجاري , فاعتماد التجارة الخارجية على منتج واحد فان انخفاض سعر هذا المنتج سوف يؤثر على حجم الصادرات ويؤدي الى ضعف إيرادات الدولة , ولكن في حالة تنوع صادرات الدولة فان انخفاض الرقم القياسي لأسعار هذه الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات وبهذا تنخفض الخسائر الناجمة عن التذبذبات وارتفاع معدل التبادل التجاري (الخطيب , 2014 , ص8) .

ج-مستويات التنوع الاقتصادي :

توجد العديد من أنماط ومستويات للتنوع الاقتصادي لأن معظم جهود التنوع الاقتصادي تركز على تنوع القاعدة الإنتاجية وتنوع التجارة الخارجية , ومن أهم هذه المستويات ما يلي (طبائية والهادي , 2008 , ص15 , اوريسي , 2018 , ص693) :

\$-تنوع الإنتاج : يحث تنوع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة وبذلك تنوع إنتاجها وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها لتحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباح أكثر في السوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديديت أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا , أما على مستوى الاقتصاد الكلي فيحصل تنوع الإنتاج عندما تتحقق حالة تتناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي وهذه القطاعات تشمل (الزراعة , والصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي , والخدمات) (مرزوق , 2017 , ص4, قروف , 2016 , ص638 , المعماري , 2010 , ص19) . ويتمثل تنوع الإنتاج في جانبين هما (البكر, 2015 , ص6 , ساسي , 2011 , ص79) : (جانب الطلب , جانب العرض) .

\$- تنوع التجارة الخارجية : تعرف على أنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعد التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير إلى ما إلى ذلك وبالتالي يرتبط تنوع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين (الصادرات والواردات) , فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنوع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي , ومن جهة أخرى فان شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقد

استقلاليتها , ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات بمعنى الاستغناء عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أرضه أي ما يسمى بعملية (إحلال الواردات) (مرزوق , 2017 , ص4-5) .

\$-تنوع القطاعات التنافسية : أصبح واضحاً إن الاقتصادات الأكثر تنوعاً هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجاً على المستوى الدولي وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية

\$-تنوع الأصول : بين تقريراً صادراً عن البنك الدولي عام (2011) إلى وجود طريقة جديدة لقياس التنوع وتقوم هذه الطريقة على أساس تقسيم أصول أية دولة إلى ثلاثة أنواع (الطبيعية , المنتجة , غير الملموسة) فالطبيعية تتضمن الموارد الأرضية من غابات ومراع... الخ , والمنتجة هي المتمثلة برأس المال المنتج وهو يشمل على الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي , بينما الأصول غير الملموسة تتمثل بالمؤسسات الوطنية وحكم القانون (تهتان , 2016 , ص3) .

\$-تنوع الأسواق : يحظى بأهمية كبيرة إذ إن الاعتماد على سوق واحدة يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللابتعاد عن ذلك يجب تنوع الأسواق حتى إذا ما خفض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقراراً , فالدولة صاحبة الصادرات الكثيرة هي التي تتمتع بالقدرة على المنافسة الدولية (لعفيبي وبن الشيخ , 2017 , ص4) .

\$-تنوع الصادرات : تنقسم الصادرات إلى : صادرات مرققات وهي التي تعتمد كلياً على النفط , والصادرات غير النفطية والمتمثلة بالمواد الغذائية ومواد التجهيز الزراعية والصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية ويتم تصديرها من خلال مجموعة محفزات مثل المحفزات المالية والجبائية والجمركية (قرود وكيل , 2016 , ص6) .

2-2-دوافع وأهمية التنوع الاقتصادي وخصائصه:

أ- دوافع التنوع الاقتصادي :

بينت دراسات عدة الدوافع المنطقية من وراء إنتاج سياسة التنوع الاقتصادي والتي تلخص بالاتي (صباغ , 2020 , ص70) : (أ- اتجاهات معدلات التبادل التجاري ./ب- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الوالية ./ج- استنزاف الموارد المعدنية ./د- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصاً مع التصنيع ./هـ- الحد من مخاطر المحفظة) .

ب- أهمية التنوع الاقتصادي :

ينشأ عن تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي عملية خلق لقطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير للقطاعات الموجودة إلا إنها تتسم بالضعف وبما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد ي تكوين الناتج المحلي , وبالتالي فهي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج وبما إن الموارد الطبيعية على وجه الخصوص موارد ناضبة غير متجددة هذا ما يلزم الدولة النفطية بحتمية التنوع لتوزيع الخطر وتفادي تقلب

الأسعار في الأسواق العالمية وبالتالي تكمن أهمية التنوع الاقتصادي في ما يلي (فاتح وآخرون , 2017 , ص 85 , الأمم المتحدة , 2001 , ص 17 , خوخو وآخرون , 2017 , ص 9 , قابوش , 2018 , ص 12-13) :

\$-بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي .

\$-تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا .

\$-تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات مما يؤدي إلى تشجيع الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات البشرية وتكنولوجيا ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية منافسة .

\$-تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة .

\$-تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في الاستيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد .

ج-خصائص التنوع الاقتصادي :

هنالك مجموعة خصائص يتميز بها التنوع الاقتصادي نجملها بالاتي (بودكار , 2015 , ص 334-335)

:

\$-التنوع الاقتصادي يعني التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية لا سيما بالنسبة للدول الريفية التي تعتمد بشكل مفرط على النفط مما يعرضها للزمات والتقلبات على اثر انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية فالتنوع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي .

\$-التنوع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية إذ إن التنوع عملية تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني وهذا من شأنه إن يضمن زيادة الإنتاج كما ونوعا .

\$--التنوع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة إن عملية التنوع الاقتصادي تهدف إلى إضفاء نوع من الاستقرار بما يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام يسهم في دعم عملية التنمية .

3:2: أهداف ومحددات التنوع الاقتصادي وعوامل نجاحها :

أ-أهداف التنوع الاقتصادي :

كان الهدف الأساس من التنوع الاقتصادي على المدى القصير يسعى دائما إلى تعزيز عائدات القطاع الرئيس البترول وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية , أما على المدى الطويل هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيس في إحداث تنمية اقتصادية مركزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الأخرى (مجبل , 2018 , ص150) , وفي دراسات أخرى حددت أهداف التنوع بثلاثة أهداف متداخلة هي تثبيت النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإيرادات فضلا عن رفع القيمة المضافة القطاعية , وبالتالي يمكن إجمال أهداف التنوع الاقتصادي بما يلي (الرويس وآخرون , 2017 , غيلان , 2007 , ص34) :

\$-التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات الأسعار أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية .

\$-توسيع فرص وأفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية .

\$-خصخصة بعض المنشآت الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام عدا الصناعة النفطية .

\$-توسيع القاعدة الإنتاجية ومنه تطوير المنتجات الموجودة كانت سلعية أم خدمية أو حتى خلق منتجات جديدة وهو ما يساعد على مواجهة معاكسة المورد الوحيد من جهة وما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية وصولا لتصديرها في مراحل لاحقة من جهة أخرى .

\$-تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات .

\$-تحفيز معدلات التبادل التجاري ورفع مستواها إذ إن انخفاض أسعار المنتوجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى تدنية مستوى التبادل التجاري , فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات , أما عندما تنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات ويؤدي ذلك إلى تقليص الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة , ومن ثم إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري (داودي , 2015 , ص56) .

\$-تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية و يهدف الكثير من بلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة دور القطاع الخاص كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما إن له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنوع مصادر الثروة الوطنية (فاتح وآخرون , 2017 , ص84) .

\$- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي إذ إن في الكثير من البلدان النامية بهدف الاستثمار الأجنبي إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع قدرة الاقتصاد الوطني التنافسية .
\$- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء على كاهل الأنفاق الحكومي .

ب- محددات التنوع الاقتصادي :

إن التنوع الاقتصادي يلعب دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد إلا انه يبقى مرتبطا بمجموعة من المتغيرات والمحددات التي تلعب في نجاح أو فشل هذه العملية و, كما بين تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا للأمم المتحدة لخمس فئات أو محددات لعملية التنوع في العام (2006) وهي (الأزعر, 2014 , ص138) :

\$-العوامل المادية : وتشمل (الاستثمار ورأس المال البشري) .

\$-السياسات العمومية : وتضم (السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية .

\$--المتغيرات المؤسسية : وهي الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني .

\$-الوصول إلى الأسواق : وتعني درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والوصول على التمويل .

ج-عوامل نجاح التنوع الاقتصادي :

يحتاج التنوع الاقتصادي العديد من العوامل منها (خوخو وآخرون , 2017 , ص13) :

\$-المتابعة المستمرة والشاملة لخطط التنمية وأهدافها في تحقيق التنوع الاقتصادي والتغلب على العقبات ولا شك إن المتابعة الحكومية المستمرة والتقييم الدائم لجدوى المشروعات والتحديات التي تواجهها يمثل ضمانا أساسية لاستمرار المشروعات في تحقيق أهدافها أجال زمنية محددة .

\$-زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات التنموية غير النفطية .

\$-الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة .

\$-أهمية تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية ودور القطاع الخاص المتزايد في المساهمة بنسبة أعلى في التنمية والاستثمار في المشاريع غير النفطية .

2:4: آليات ومعايير ومتطلبات التنوع الاقتصادي ومؤشراته :

أ-آليات التنوع الاقتصادي :

إن عملية التنوع الاقتصادي عملية ليست سهلة ولكنها غير مستحيلة فقد تمكنت مجموعة من الدول من النجاح في هذه التجربة مثل ماليزيا واندونيسيا والمكسيك بينما فشلت الكثير من الدول في هذه التجربة , كما إن الآليات التي تحكم هذا النجاح من عدمه تختلف من اقتصاد لآخر وذلك تبعا ايدولوجية

هذه الأنظمة وأيضا المستوى الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن طبيعة الظروف والتحويلات الداخلية والدولية لا سيما في جانبها الاقتصادي ومن بين تلك الآليات ما يلي (بن الشيخ , 2017 , ص 590-591) :

\$-أعادة الاعتبار للدولة التنموية : التي تستطيع إطلاق عملية نمو متواصلة بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقها بالاقتصاد الدولي .

\$-الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص : إذ تعد الشراكة بينهما في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة لا سيما في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني (فرهاد , 2012 , ص 68-69)

\$-الاستثمار الأجنبي المباشر مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي أصبح من الصعب عمليا إن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خاص مما تطلب ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها يؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلية لها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها .

\$-الصناعات الصغيرة والمتوسطة : التي تلعب مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي والية مهمة من آليات التنوع إذ تلعب هذه المنشآت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة والحديثة التصنيع كما تعد ركنا مهما من أركان اقتصاداتها من خلال الأتي (موسى وناصر , 2012 , ص 217-219) (خلق فرص عمل جديدة مما يسهم في الحد من مشكلة البطالة . /-تحقق سياسة إحلال الواردات مما يعمل على معالجة الخلل في ميزان المدفوعات . /-تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني . /-تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال الضرائب . /-التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة).

ب-معايير التنوع الاقتصادي :

لأجل تقويم نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في أية دولة لا بد من التعرف على المعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنوع في القطاعات الاقتصادية , ومن ابرز هذه المعايير ما يلي (الاسكوا , 2001 , ص 12) : (-زيادة فاعلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . /-تطور نسبة تنوع الصادرات . /-تطور إجمالي العمالة حسب القطاع . /-معدل ودرجة التغيير الهيكلي . /-تطور الإيرادات النفطية واعتماد الدولة على هذا القطاع . /-درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته باستقرار أسعار المورد الوحيد) .

ج-متطلبات التنوع الاقتصادي :

يحتم تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي مجموعة من المتطلبات الواجب تحقيقها ومن أهمها (مرزوك وحمزة , 2014 , ص 77-78) (-الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري . /-

توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنوع الاقتصادي ./- توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية ./- تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال ./- تعزيز ريادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ./- الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات ./- تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات ./- تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محليا أم أجنبيا ./- إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة ./- إعداد مناهج تعليمية متطورة تعتمد الذكاء ورفع المهارات والتنسيق مع متطلبات التشغيل).

د- مؤشرات التنوع الاقتصادي :

تحدد تلك المؤشرات من خلال الاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة التي تبين الهيكل الاقتصادي لأية دولة طبقت سياسة التنوع الاقتصادي فيها , كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا معيارا لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي (مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي , ونسبة إسهام العمل في الصناعة , ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء , ومقدار التركيز في الصادرات) (الخطيب , 2011 , ص 211) , ويكون ذلك من خلال :

\$مؤشرات دالة على التنوع الاقتصادي : تعد هذه المؤشرات أدلة على مستوى التنوع وذلك لارتباطها بأداء الاقتصاد الكلي للدول ومن أبرزها (ضيف , 2015 , ص 196, بن قانة وبخلوة , 2016 , ص 3) :

*-درجة التغير الهيكلي : وتمثل النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي , فضلا عن نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن , وأيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر ما مطلوب من البيانات *-درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط : إذ أن التنوع يحتم إن يحد من عدم الاستقرار على مر الزمن .

*-تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها : ويدل الارتفاع المتسارع للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي إلا إن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة إذ يمكن عن تقلبات أسعار النفط وصادراته .

*-تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة : ويعني وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن .

*-التوزيع القطاعي للقوى العاملة : يعكس تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .

*-نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي : ويعد من المؤشرات الهامة في الدول النفطية لان التنوع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي .

*-توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص : يستند على هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة ولاختبار صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي .

تدل هذه المؤشرات على التنوع الاقتصادي إلا أنها لا تعطي درجة التنوع بدقة بسبب تشتت واختلاف المؤشرات المستخدمة في معرفة مدى التنوع , كما إن نسبة التغير في ناتج القطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا للتركيب القطاعي للاقتصاد لذا فهو غير دقيق لا سيما عندما تحدث تغيرات طارئة ومفاجئة نتيجة لتقلب الأحوال الجوية أو كساد أو تقلبات في أسعار الموارد في الأسواق الدولية , بناء على ذلك فان التركيز على نمو قطاعات بعينها كمؤشر للنمو لا يعد بالضرورة صائبا , لذا فعند قياس تقدم الاقتصاد هو التعرف على التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن (العيسوي , 2003 , ص112) .

\$-مؤشرات قياس درجة التنوع الاقتصادي : تقاس درجة التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة متفاوتة في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس , فمنها تركيز على ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف , تقيس خاصية التركيز كمؤشر جيني , والبعض الآخر يعتمد على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال-هرشمان وهو الأكثر استخداما ,, وجميع هذه المؤشرات تعطي مقاييس متقاربة في الاتجاهات والتغيرات عند تقديرها الكمي للتنوع الاقتصادي (الخطيب , 2015 , ص461-462) , ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي :

*-مؤشر هيرفندال – هيرشمان : يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما وإبراز التغييرات الهيكلية التي طرأت عليها ويطبق بكثرة لقياس درجة التنوع الاقتصادي , وقد صمم أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو أي قطاع آخر واستخدم من قبل المحاكم الأمريكية في الثمانينيات القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين , كما استخدم من قبل الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى تنوع في قطاع التصدير ويعرف بالرمز (HHI) ووفق الصيغة الإحصائية التالية :

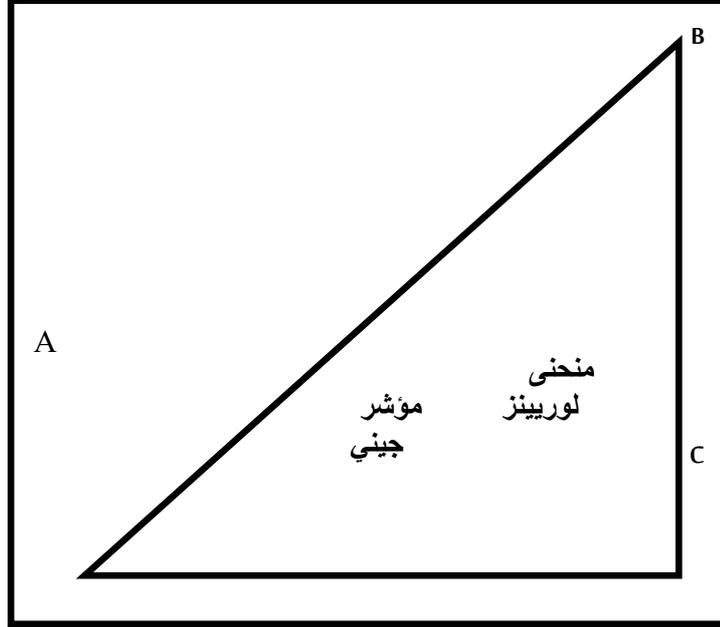
$$H.H = \frac{\sqrt{(x1/x)2} - \sqrt{(1/n)}}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

*-مؤشر جيني (معامل التركيز) : يستخدم هذا المعامل في قياس مدى تركيز الظاهرة المدروسة وعدم

توزيعها بشكل عادي أو متساوي ويعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وابتسطها , ويعتمد هذا المؤشر على منحنى لورينز ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لورينز ووتر المثلث لأجمالي مساحة المثلث . وكما في الشكل التالي . وهناك عدة صيغ لهذا المؤشر منها :

$$G=1-\sum_{k=1}^N(x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k-1})$$

الشكل (2) يبين مؤشر جيني ومنحنى لورينز



المصدر: حميداتو, محمد ناصر وصافية, بقاص , (2017) , التنوع الاقتصادي في الجزائر, بـث منشور في : المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال , المجلد (2) , العدد (2) , ص 78 ,
وتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) , والواحد الصحيح (الذي يمثل المساواة التامة) . وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن الصفر ..
\$-مؤشر تنوع الصادرات : يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنوع الاقتصادي في الدول التي تتبنى إستراتيجية التنوع فبينما يقيس دليل التنوع انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية (بن حمودة ومـ بـريق , 2016 , ص 13) وكما يلي :

*-مؤشر فلاديميركوسوف (ضيف , 2015 , ص 197) : يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية :

ويستدل على وجود التنوع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة (COS=0) وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية (المصباح , 2008 , ص 94) وأخيراً فإن سياسة التنوع الاقتصادي سياسة علمية اقتصادية تخرج بالاقتصاد من الرعية إلى التنوع لمصادر الدخل والتمويل والحد من المخاطرة وتعتمد الاستدامة للاقتصاد بما يتوفر فيه من موارد طبيعية وبشرية ... الخ للأجيال الحالية والأجيال القادمة , كما إن نجاح التنوع الاقتصادي قائم على استراتيجيات مدروسة بخطوات واضحة متوافقة مع إرادة حرة للانتقال بالاقتصاد إلى مراحل أوسع من البدائل فضلاً عن يتطلب تنفيذها توفر خدمات مساندة وأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية , كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات وغيرها (د. شيخي ود. زواتنية , 2019 , ص 242) , كما بين الباحثين إن هنالك أربعة قيود أساسية مهمة هي (Shayah , 2015 , p735):-
النضوب المستقبلي للاحتياطات من المصادر الهيدروكربونية ./- التقلبات المستمرة للأسعار ./- نموذج التنمية القائم على أساس الدولة التخصصية ./- صعوبة الحفاظ مستقبلاً على نمط معيشة الرفاهية للسكان) .

3: اقتصاد الإمارات والتنوع الاقتصادي :

أصبحت الاقتصادات الخليجية محط إقبال للعديد من المهتمين والمختصين الاقتصاديين كونه يتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة على الأسواق المالية العالمية , وعلى الرغم من تأثر هذه الاقتصادات بتقلبات أسعار النفط العالمية إلا إن تعافي أسعار النفط الخام بعد أزمة (2010) استطاعت إن تحقق نمواً كبيراً في الإيرادات النفطية للدول الخليجية ومنها الإمارات , كما ساهم هذا النمو بارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في معظم الأسواق العالمية , كما تمثل هذه الإيرادات المحرك والرافد الأساسي للإيرادات العامة في جميع الدول المصدرة للبتروول التي تعتمد في وجودها ونموها على هذا المصدر , وبحسب إحصائيات صندوق النقد العربي فقد تجاوزت مساهمتها في الإيرادات العامة في الكويت (90%) كما تراوحت هذه المساهمة في كل من عمان والبحرين والإمارات بنسبة (82,76%) (د. بوكثير وزقروط , 2017 , ص 335 , حمزة , 2011 , ص 168) .

3:1: قراءة في الاقتصاد الإماراتي :

الإمارات دولة اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا تطل على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي و لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع قطر ومن الغرب حدود برية وبحرية مع السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان , وتبلغ مساحتها (83,600) كم2 وتعد

أكبر من اسكتلندا قليلا , كما يبلغ عدد سكانه (8,19) مليون نسمة أي ما يعادل (16,5%) من المواطنين الإماراتيين . تتمتع الإمارات بموارد طبيعية إذ تأتي بالمرتبة (7) عالميا من حيث الاحتياطي النفطي , كما تمتلك واحد من أكثر الاقتصادات نموا في غرب آسيا , ويحتل الاقتصاد الإماراتي المرتبة (22) على مستوى العالم في أسعار الصرف في السوق وهي ثاني أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد وعلى نسبة عالية نسبيا في مؤشر التنمية البشرية للقارة الآسيوية , وتحتل المرتبة (40) عالميا , فضلا عن (93%) من سكان الإمارات يلمون بالقراءة والكتابة , هذا وتصنف الإمارات على أنها ذات الدخل المرتفع والتطوير الاقتصادي النامي من خلال تقارير صندوق النقد الدولي , وتعد أيضا من أغنى الدول العربية وهي واحدة من الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على الموارد البترولية وصناعتها , وقد أقدمت الحكومة في الإمارات بتحديث اقتصادها من خلال تقليل الاعتماد على البترول للتخلص من المخاطر التي تلازم الصفة الربعية , ومن أهم مقومات الاقتصاد الإماراتي ما يأتي (د, سعود ود. فرحات , 2017 , ص-376-378 , زغاشو ود. دهان , 2017 , ص11-12) :

ود. فرحات , 2017 , ص-376-378 , زغاشو ود. دهان , 2017 , ص11-12) :

أ- يتميز اقتصاد دولة الإمارات بأنه اقتصاد مفتوح ونشط ويعتمد على تنوع موارده وأضحت بيئة ملائمة للاستثمار من كافة الجهات العالمية .

ب- توافر مجتمع امن وهو مؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم ولا سيما من الناحية الاقتصادية .

ج- اقتصاد قائم على بنية تحتية متطورة ومعرفة مستدامة .

د- تعمل الإمارات على تطوير الموارد والمحافظة على العلاقات مع دول العالم على مختلف الأصعدة .

هـ- تفعيل دور القطاع الخاص وتقديم خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة .

و- تمكن الاقتصاد الإماراتي من تطوير القطاعات غير النفطية لتساهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للتحوّل من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد متنوع .

س- ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي بنسب عالية خلال المدة من (2010-2018) وإجمالي التراكم الرأسمالي , كما انخفضت نسب التضخم والبطالة , فضلا عن ارتفاع حجم الصادرات الإماراتية بصورة مضطربة . مقابل انخفاض لاستيرادات إذ لم تشكل سوى ما نسبته (1,4%) من إجمالي الواردات العالمية .

2:3: خصائص الاقتصاد الإماراتي :

عملت حكومة الإمارات تطورات اقتصادية واجتماعية كبيرة جدا وبتسارعة منذ بدء التنمية الاقتصادية في منتصف سبعينيات القرن الماضي مما أدى إلى خلق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة وبالتالي زيادة مستويات دخول الأفراد فيها ورفع المستوى المعاشي إذ يعد تحقيق الاستقرار السياسي بين

الإمارات السبع شكل شرطاً ضرورياً لتحقيق تلك الطفرة النوعية في اقتصادها على الدول العربية والعالمية، ومن خصائص هذا الاقتصاد ما يلي (د، صباح، 2017، ص 5-6) :

أ- نظام الاقتصاد الحر:

يعتمد الاقتصاد الإماراتي على نظام السوق الحر الذي تحدد فيه قوى العرض والطلب المؤشرات الأساسية للاقتصاد وللإستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية والتجارتين الداخلية والخارجية، كما تبنى هذا الاقتصاد سياسة اقتصادية منفتحة على الخارج يكون فيها الدور الرائد للقطاع الخاص، في حين يقتصر دور الدولة على رسم السياسات الاقتصادية من خلال إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين اللازمة لتهيئة المناخ المناسب لعمله داخل الاقتصاد الإماراتي (عميرة، 2002، ص 2)، وترجع أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وزيادة فرص التوظيف والعمل فضلاً عن دوره في تكوين رأس المال الثابت والإستثمار من خلال خلق أصول حقيقية في الاقتصاد عبر تحويل الموارد المالية إلى أصول ثابتة قادرة على إنتاج السلع والخدمات بما يزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. كما يساهم القطاع الخاص أيضاً بتعزيز اقتصاد المعرفة من خلال استيعاب وتكليف الابتكارات والتقنيات وأساليب الإدارة الحديثة وتوجيهها لتطوير العمليات الإنتاجية والتوزيعية مما يعزز من كفاءة وفاعلية الإنتاج ويخفض التكاليف ويدع التنافسية الاقتصادية، فضلاً عن الاتجاه نحو الإستثمار في عمليات البحث والتطوير لخلق الابتكارات بما يعود بفوائد على الشركات الإستثمارية العاملة في البلاد (بدوي، 3010، ص 3)، وأخيراً سيبرز دور هذا القطاع في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقوية قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية التي تحصل بين الحين والآخر نتيجة اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة أولية وتزويد القطاع الحكومي بالأيدي العاملة الماهرة بالاختصاصات الفنية (Hertog, 2013, p13)، وبناء على ما تقدم أدركت السياسة الاقتصادية في الإمارات العربية ومنذ عقد الثمانينات من القرن الماضي مضاعفات التقلبات الدورية في أسعار النفط الخام في السوق الدولية على مجمل الاقتصاد الوطني إلى ضرورة التوجه نحو تبني إستراتيجية وطنية لتنويع نشاطها الاقتصادي واعتماد اقتصاداً أكثر انفتاحاً مما تطلب إعادة هيكلة الاقتصاد لقطاعات الإنتاج والإستثمار والتصنيع والتجارة الخارجية لتنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (د، صباح، 2017، ص 6). فنجد التصاعد المستمر الذي حصل في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات خلال المدة (2010-2019) على الرغم من الأزمات المالية التي لفت العالم بحلقاتها ولا سيما الدول النفطية التي تعتمد على الإيرادات المتأتية من النفط وكذلك الهبوط الذي حصل في اقتصادات العالم على اثر جائحة (كوفيد - 19) إلا إن الإمارات كانت الأقل تأثراً نتيجة التنويع الحاصل في القاعدة الإنتاجية وكما هو واضح في الجدول (1). إذ تصاعد منذ بداية (2010 ولغاية 2014) مسجلاً القيم التالية (1,064, 1,279, 1,371, 1,421،

(1,480) , إلا إن آثار الأزمة المالية التي بدأت في (2014) تراجع معها للعامين (2015 و 2016) .

الجدول (1) يبين الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للمدة (2010-2019) (مليار درهم)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	مقدار التغيير
2010	1,064	-
2011	1,279	0,215
2012	1,371	0,092
2013	1,421	0,05
2014	1,480	0,059
2015	1,315	(0,165)
2016	1,311	(0,4)
2017	1,387	0,076
2018	1,521	0,134
2019	1,547	0,026
المجموع	13,696	
معدل النمو	%136,96	

(المصدر: 1) – صندوق النقد العربي, (2020) , التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2020) , أبوظبي , الإمارات (2)-العمود (3) والصف الأخير من احتساب الباحثة .

بالقيم (1,311 , 1,315) ليعاود الارتفاع خلال المدة المتبقية . وكذلك الحال بالنسبة لإجمالي التراكم الرأسمالي الثابت نلاحظ من الجدول (2) إن هذا التراكم انخفض في العامين (2011 و 2012) على اثر الأزمة المالية في العام (2010) محققا القيم (190,1 , 121,9) ليسجل بعد ذلك ارتفاعا في العام (2013) بعد التعافي من الأزمة أعلاه بالقيمة (296,4) إلا انه ما لبث التراكمات الرأسمالية إن تعاود الانخفاض على اثر أزمة عام (2014) , ثم بدأت بالارتفاع في العامين التاليين وحتى نهاية مدة الدراسة حتى إن الانخفاض في قيمه في العام (2017) كان بسيطا مقارنة مع ما حصل في دول الجوار التي تأثرت بالأزمات المالية وتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وجائحة كورونا في العام (2019 - 2020) . وأصبحت الإمارات اليوم محط أنظار العام بأسره ,

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر:

سعت الإمارات كبقية دول مجلس التعاون الخليجي إلى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي إلى اقتصادها بهدف تفعيل إستراتيجية تنوع مصادر الدخل من خلال تنوع القاعدة الإنتاجية لخفض اعتمادها على العوائد النفطية لتمويل الموازنة الإماراتية (رفدان , 2004 , ص 54-55) ففتحت أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر , علما إن تطور التدفقات الاستثمارية إلى الإمارات شهدت تذبذبا طيلة

الجدول (2) يبين إجمالي تراكم رأس المال الثابت في الإمارات للمدة (2010-2019) (مليار درهم)

السنوات	إجمالي تراكم رأس المال الثابت	مقدار التغيير
2010	258,3	
2011	190,1	(68,2)
2012	121,9	(68,2))
2013	296,4	174,5
2014	281,7	(14,7)
2015	309,2	27,5
2016	324,6	15,4
2017	323,1	(1,5)
2018	332,4	9,3
2019	359,9	(172,5)
المجموع	2,465,2	
معدل النمو		

المصدر: (1)- الإمارات - وزارة الاقتصاد , التقرير الاقتصادي السنوي , الإصدار الحادي والعشرين , أبوظبي , الإمارات , سنوات مختلفة .

(2)- الإمارات - وزارة الاقتصاد - شؤون السياسات الاقتصادية , التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة , أبوظبي , الإمارات , أعداد مختلفة .
(3)- العمود (3) والصف الت^يير من احتساب الباحثة .

العقود الأخيرة من القرن الماضي والقرن الحالي أيضا . بعد ذلك أعدت الدولة مشروع قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لتشجيع تدفق الاستثمار كما قامت بإصدار وتحديث حزمة من القوانين الأخرى أهمها قوانين الشركات الجديد والوكالات التجارية والعمل والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق المال , وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دورا اكبر في التنمية , وفتحت المجال أمامه للدخول بكافة الأنشطة الاقتصادية , وانشأت هيئة مستقلة للإشراف على الأسواق المال , وحددت أسس تسجيل الشركات وقواعد الإفصاح والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة لهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات والاستثمارات الوطنية وتدفق الاستثمارات الأجنبية , كما واتجهت الدولة من خلال الإستراتيجية الاتحادية ورؤية الدولة (2021) إلى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية ولا سيما المتعددة الجنسية وعقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول والشركاء الاقتصاديين والتجارين , كما واصلت تسهيل الإجراءات الإدارية واختصارها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الالكترونية وتكثيف الجهود

والفعاليات الترويجية لجذب الاستثمارات من خلال زيادة الزيارات الخارجية والندوات والورش , مع العمل الجاد على تحسين ودقة وجودة الإحصاءات الاقتصادية . مما انعكس ذلك على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلاد . حتى أن الأزمة العالمية لم تؤثر على التدفق الاستثماري المباشر إلى الإمارات , وبقي الاقتصاد يشار له بالبنان ويجذب إليه المستثمرين , حتى أصبحت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة وطبقا للإحصائيات الصادرة عن الاوكتاد مستمرة بالتصاعد إذ ارتفع صافي هذه التدفقات للعام الخامس على التوالي وتصدرت الإمارات قائمة الدول العربية في جذب الاستثمارات الواردة لعام (2015) بحصة وصلت إلى (27,5%) وقيمة اقتربت من (11,0) مليار دولار وبمتوسط معدل نمو للمدة (2011-2015) بلغ نحو (9,3%), وهكذا تطور حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية إلى الدولة , وبلغ في عام (2015) ما مقداره (126,6) مليار دولار بعد إن كان (115,6) مليار دولار عام (2014) , وبمتوسط معدل نمو الأولى بنسبة وصلت إلى (52,8%) تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (32,2%) , ثم قطاع المؤسسات المالية والتأمين بنسبة (20,2%) , كما واحتلت الصناعة التحويلية مكانة خاصة إذ بلغ حجم رأس المال المستثمر فيها نهاية عام (2015) ما قيمته (127,6) مليار درهم إماراتي , في حين تستحوذ صناعة المواد الغذائية والمشروبات على (31%) منها يليها قطاع الصناعات المعدنية الأساسية بحصة بلغت (25%) , ثم صناعة منتجات الخامات التعدينية بنسبة (15%) , وأخيرا قطاع صناعة منتجات التكرير النفطية بنسبة (6,7%) فقط . وامتلك اليوم الإمارات اقتصادا تنافسيا عالميا متطورا وصنفت طبقا لمؤشر الاستثمار العالمي لعام (2015) المركز الأول إقليميا و (229) عالميا (أبو تراب , 2018 , ص 46-51) , وكما هو في الجدول (3) وتنوه الباحثة هنا إن التدفقات الاستثمارية محسوبة بالدولار لعدم توفرها بالعملة المحلية ونلاحظ فيه إن التدفقات الاستثمارية أخذت بالتزايد الكبير إذ ارتفعت من (85,4) عام (2011) إلى (142,5) عام (2018) بفارق بلغ (57,1) مليون دولار , وأصبحت الإمارات اليوم وجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر إذ تتخذ أكثر من (25%) من أكبر (500) شركة عالمية من دولة الإمارات مقرا لعملياتها الإقليمية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا , وعليه حفزت عوامل الجذب التي تتمتع بها الدولة وعلى رأسها الاستقرار السياسي والأمني والموقع الاستراتيجي المميز وتوافر البنية التحتية والتشريعية واللوجستية المتقدمة والخدمات الحكومية المتطورة وأهمها تفعيل الحكومة الذكية والإعفاءات الجمركية والضريبية وإمكانية تملك الأجانب لبعض المشروعات خارج المناطق الحرة وتحويل الإرباح بنسبة (100%) إلى الخارج , والحوافز والامتيازات الأخرى التي تمنحها الدولة خاصة بالقطاعات غير النفطية كالسياحة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي والتجارة والعقارات والتشييد والبناء , فضلا عن تصنيفها بالمرتبة الأولى وبحسب ما جاء في تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام (2015) والصادر عن الاوكتاد بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام (2014) في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا , وفي المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا . وعلى

غرار معظم دول الخليج (السعودية ، الكويت ، قطر ، سلطنة عمان) التي أصدرت قوانين للاستثمار الأجنبي ، وحددت خلالها ضوابط وقنوات وأجال الاستثمارات الأجنبية لحماية اقتصاداتها وتحسينها ، تأتي أهمية إصدار قانون الاستثمارات الأجنبية في الإمارات ، إذ يتضمن الضوابط والإجراءات المحددة

جدول (3) بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات العربية للمدة (2011-2015) (مليون دولار)

السنوات	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
2010	85,4
2011	95,0
2012	105,5
2013	115,6
2014	126,6
2015	132,7
2016	139,1
2017	142,5
2018	942,3
2019	%11,8
المجموع	
معدل النمو	

المصدر: (1)-الإمارات - وزارة الاقتصاد (2016) ، التقرير الاقتصادي السنوي (2016) ، الإصدار الرابع والعشرون ، أبو ظبي ، ص32 .

(2)- احتسب معدل النمو من قبل الباحثة .

لنشاط رأس المال الأجنبي وقنواته ومجالاته . وهنا يجب أن نشير إلى أن الإمارات باعتبارها إحدى دول الفئاض ، وهي مصدرة لرأس المال ، فإن مفهوم الاستثمارات الأجنبية المطلوبة للدولة لا يتمثل في السيولة ، وإنما في المجالات والقنوات التي تشكل معايير وضوابط الاستثمارات الأجنبية ، ومنها التقنية العالية أو نقل التكنولوجيا والخبرات العالمية والإدارية منها والفنية من الدول الأجنبية ذات التطور التقني والفني والإداري ثم يأتي وجود شركات عالمية تسوق الفرص الاستثمارية المتوافرة بالدولة أمام المستثمرين الأجانب من شركات وأفراد للتعريف بها وشرح جدواها الاقتصادية ، كذلك من أشكال وصور الاستثمار الأجنبي يأتي وجود شركات عالمية تسهم في تحقيق اندماجات لاقتصاد الإمارات في الاقتصاد العالمي ، من صور الاستثمارات الأجنبية التي نرى أهمية وجودها في الإمارات ووجود استثمارات أجنبية تسهم في تدريب

وتطوير الطاقات البشرية الإماراتية ودمجها في العملية الإنتاجية ، وتأتي أهمية الاستثمارات الأجنبية في الإسهام في إيجاد فرص عمل لشريحة الإماراتيين الباحثين عن العمل ، في ظل بروز ظاهرة البطالة في أوساط المواطنين . ونؤكد هنا أهمية أن تكون آجال الاستثمارات الأجنبية متوسطة أو طويلة الأجل ويتم توجيهها نحو قطاعات إنتاجية بالدرجة الأولى، مثل قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والحيوانية ، لأهميتها في توفير احتياجات المجتمع وتحقيق الاستقرار والأمن الغذائي والتنموي ، ورفع نسبة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ، والحيلولة دون حدوث مضاربة عليها قد تؤدي إلى اهتزاز في سوق الإمارات المالية ، وبالتالي مضاعفات في الاقتصاد الوطني ، مع تأكيدنا أهمية أن تعتمد هذه الاستثمارات على التكنولوجيا الحديثة والعمالة الوطنية المدربة والمؤهلة ، وفي ضوء تلك المعايير تستطيع الاستثمارات الأجنبية أن تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية في الإمارات ، ومنها الوجود الحقيقي في الساحة الاقتصادية العالمية (الإمارات ، 2016 ، ص 10-11) .

ج-العمالة الوافدة :

من أهم مميزات دول الخليج العربي إن عدد سكانها قليل مما يعني قلة العمالة المحلية مما أدى إلى فتح باب الهجرة للعمالة الوافدة من الدول الآسيوية والعربية ولكن الإمارات وضع نظاما للتعامل مع القوى العاملة فيها يتميز بالتنظيم العالي والدقيق إذ تم تصميم ووضع السياسات الفعالة للتعامل مع الهجرة المؤقتة والدائمة ، كما ركزت عمل هذه العمالة على القطاع الخاص مما ساعد على انشأ مجاميع ماهرة وبمستويات علمية مختلفة والتي استطاعت إن تحقق التنمية الاقتصادية دون اللجوء إلى الاندماج إذ ظلت الفاصل بين المواطنين الإماراتيين وبين القوى العاملة الأجنبية المهاجرة (، Emirates Center p4 ، 2012) وتنقسم التكاليف الرئيسية للعامل الأجنبي إلى ثلاثة أنواع وهي (التكاليف الإدارية ، والتكاليف الاجتماعية ، وتكاليف الأجور والرواتب) ،

د-القطاع السياحي :

يشكل قطاع السياحة حالياً أحد الروافد المهمة للدخل الوطني وسيتضاعف دوره وتتعاظم مكانته في الفترة المقبلة في ظل اهتمام القيادة في الإمارات بتنميته وتفعيل دوره بدرجة أكبر في الاقتصاد الوطني في ظل الإمكانيات والقدرات الهائلة التي تتمتع بها الدولة من بنية تحتية حديثة ومتطورة، وطبيعة متنوعة وخالبة، ومرافق سياحية وفندقية راقية، ومعالم تاريخية تضرب جذورها في عمق التاريخ ، كانت الإمارات استحوذت على (26.93%) من إجمالي حجم الإنفاق على السياحة الترفيهية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2018) والذي بلغ نحو (505.7) مليارات درهم بحسب بيانات مجلس السياحة والسفر العالمي (عبدالله ، 2019 ، ص 2) . فقد حققت صناعة السياحة في الإمارات تطورا كبيرا إذ تعد من دول الشرق الأوسط الأسهل حصولا فيها على تأشيرات الدخول والزيارة وممارسة الأعمال ، كما أضاف التنوع السكاني ذو الطبيعة الصديقة والودودة صفة ايجابية إذ ما زال يحتفظ بالعادات والتقاليد والموروثات

الشعبية للمجتمع الإماراتي كما لا تزال تمارس الرياضات القديمة كسباق الجمال والخيول وصيد اللؤلؤ وسباقات القوارب فضلاً عن الصيد بواسطة الصقور ... الخ , وكان وراء كل ذلك إستراتيجية خاصة بتطوير القطاع السياحي وصناعة السياحة من خلال إنشاء أماكن الجذب السياحية والترفيهية على سبيل المثال افتتاح عالم فيراري في (جزيرة ياس) عام (2010) والذي يعد نجاحه مؤشراً في تاريخ السياحة الإماراتية , إضافة إلى تطوير ثلاثة مناطق سياحية , وأيضا (مول ياس) الذي يعد أكبر مجمع إقليمي للتسوق والذي يقع في مساحة (235) ألف متر مربع ويضم (450) محلاً تجارياً فضلاً عن بناء أكبر بناية في العالم وهو (برج خليفة) والذي يتضمن أكبر المراكز التجارية في العالم فضلاً عن الفنادق التي سجلت نمواً كبيراً في عدد المقيمين حتى وصل إلى (14%) , الخ من المرافق السياحية في إمارة الشارقة ورأس الخيمة . ولأجل تطوير هذا القطاع قامت دولة الإمارات بتأسيس ووضع الإطار القانوني والتشريعي اللازم لصناعة السياحة من خلال إصدار القانون الاتحادي رقم (6) لسنة (2008) (المجلس الوطني للسياحة والآثار) ومقرها أبو ظبي تعمل على تنسيق التنمية والترويج للسياحة داخلياً وبما يعود على الدولة بمردود اقتصادي كما يقوم بالتنسيق والحفاظ على مستوى التعاون بين سلطات الإمارات المختلفة فيما يتعلق بالعمل السياحي , حتى أصبحت اليوم صناعة السياحة حجر الأساس في إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الإمارات من خلال مساهمتها كمصدر رئيس للنقد الأجنبي , حتى ارتفع تصنيف الإمارات فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية وسهولة إتمام الأعمال , كما احتلت المرتبة الأولى بين بلدان الشرق الأوسط بالنسبة للمسائل المتعلقة بالسلامة والأمان والصحة والانفتاح العالمي والبنية التحتية للنقل والموارد الثقافية التي ترتبط بصناعة السياحة , كما بلغ ترتيب الإمارات (4,43) من بين (141) دولة وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي (د. صباح , 2017 , ص 14-15) . وتلقى قطاع السياحة دفعة كبيرة للمضي قدماً في تحقيق مزيد من الإنجازات، وذلك بعد أن تبنت الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات (2018) ضمن أعمال دورتها الثانية (3) مبادرات هادفة لتعزيز القطاع السياحي في الدولة , وشملت المبادرات إطلاق "الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية" كما تم إطلاق مبادرة هوية الإمارات السياحية الهادفة إلى تطوير هوية سياحية جديدة تدعم رؤية الدولة لقطاع السياحة والترويج للمقصد الواحد، كذلك تبنت الاجتماعات السنوية مبادرة آليات تعزيز القطاع السياحي التي تتضمن إجراء دراسة تفصيلية لوضع ملف الرسوم والضرائب المفروضة على قطاع السياحة بالدولة وتعمل الإمارات على تسهيل إجراءات السفر، وتعزيز تألقها في قطاع الفنادق خصوصاً فيما يتعلق بالفنادق متوسطة التكلفة (عبدالله , 2019 , ص 3) .

ه- اقتصاد المعرفة :

بين البنك الدولي إن اقتصاد المعرفة يتضمن الاستثمارات في كل مراحل التعليم , البحث والتطوير والطاقة الاستيعابية للبنائيات والبحوث المشتركة , تنظيم المشروعات المالية والسياحة , المشاريع المشتركة , المنتديات العلمية وحاضنات الأعمال , التكنولوجيا التجارية , وجميعها لا تظهر نتائجها ما لم يكن هنالك

هيكل للاقتصاد الكلي ملائم تعمل به ونظام اقتصادي للابتكار الذي يرفع الحواجز بين الأفراد والمؤسسات فضلاً عن زيادة التعاون بين الأكاديميات العلمية والقطاعات الاقتصادية وبيئة صديقة للإعمال متضمنة التشريعات (Tudors , 2015 , p4) وان وجود هذا المؤشر يدل على استخدام المعرفة من اجل التنمية الاقتصادية وحددت بأربعة رئيسية هي (النظام الاقتصادي والمؤسسي , التعليم , البنية التحتية للمعلومات والاتصالات , نظام الإبداع والابتكار) , والإمارات تتمتع بوجود مجتمع معرفي قائم على الابتكار بسبب ضمان حرية التعبير عن الرأي والإدارة الجيدة للقوانين المحددة , وتشجيع ونشر التعليم النوعي للجمع وبناء الهياكل العلمية للبحث والتطوير في كل النشاطات العلمية , ونقل المعرفة العلمية إلى النشاطات الإنتاجية (Dougherty , 2011 , p7) , وبين الجدول (4) مؤشرات قطاع الاتصالات في الإمارات (2014-2016) .

الجدول (4) مؤشرات قطاع الاتصالات في الإمارات (2014-2016) (مليون مشترك)

السنوات	خطوط انترنت النطاق العريض	اشترك الهاتف المتكلم	خطوط الهاتف الثابت
2010	0,1	10,1	1,1
2011	0,6	11,8	1,8
2012	0,8	13,5	1,9
2013	0,9	14,9	2,0
2014	1,0	16,8	2,1
2015	1,2	17,9	2,6
2016	1,8	19,9	2,8
2017	1,9	19,7	2,9
2018	2,0	19,9	3,0

المصدر. ماجد , احمد (2017) , آليات تعزيز الابتكار بدولة الإمارات العربية المتحدة , إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية , أبوظبي , الإمارات , ص 19 .

3:3: سياسة التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة :

تتمتع الإمارات ببيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة لها القدرة في مواصلة النمو الاقتصادي على الرغم من الأزمات المالية وحالات الركود الاقتصادي التي تنتاب الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر والتراجعات الخطيرة في أسعار النفط في الأسواق الدولية , وترجع قدرة الإمارات إلى (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة , 2018' د. شيخي ود, زواتنية , 2019 , ص 242-244, بسبع وعي , 2018 , ص 123) :

-موقع استراتيجي :

تحتل الإمارات موقعا استراتيجيا هاما بين مراكز الأعمال في أوروبا وAsia والمحيط الهادي وإفريقيا وأمريكا الشمالية , كما تتمتع بشبكة مواصلات برية وجوية متطورة ساعدتها على الاتصال بالعالم الخارجي , ولهذا تعمل الآلاف من الشركات الصينية في دبي التي تعد محور التجارة مع أفريقيا , كما يستخدمها رجال الأعمال الهنود للتواصل مع العالم في حين يعدها رجال الأعمال من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية كما تعد محورا اقتصاديا لأغلب النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال في منطقة الشرق الأوسط .

ب- احتياطات مالية قوية :

تحتفظ الإمارات باحتياطات مالية قوية وبقطاع مصرفي متطور ساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة تكفي الحكومة بالاستمرار بتوفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها والوفاء بالتزاماتها المالية والإنفاق في موازنتها العامة دون أية عثرات ومشاكل مالية . وجاء في تقرير ورد عن (الخليج تايمز) إن صندوق النقد الدولي كان قد توقع بنمو إجمالي الصناديق الاحتياطية من (76,8) مليار دولار في عام (2015) حتى وصل إلى (118,4) مليار دولار عام (2020) . كما صنفت مقالة نشرت في جريدة (The National) شركات الخدمات المالية أبو ظبي بدرجة (AA) واتي تشير بمقدرة الإيفاء بالتزاماتها المالية على الأجل الطويل , كما صنفت كل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بدرجة (A/A-1) والتي تشير إلى قدرة كل منهما على الإيفاء بالتزاماتها المالية على المدى القصير .

ج- الصناديق السيادية :

بناء على ما جاء في تصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم , بان جهاز أبو ظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط و أكبر خامس صندوق سيادي في العالم بمبلغ قدر بـ (792) مليار دولار أمريكي .

د- بيئة اقتصادية واعدة :

جاء في تقرير الاستثمار العالمي (الاونكتاد) لعام (2014) إن الإمارات تحتل المركز (11) كبيئة واعدة محفزة للاستثمار بسبب : (\$-تتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة وسهولة في ممارسة الأعمال %/\$- استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها %/\$-عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الإرباح أو رأس المال %/\$-التشريعات الضريبية المواتية %/\$-مزايا المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة في الدولة %/\$-الكلفة المنافسة للعمالة) .

هـ- إنفاق حكومي مستمر:

تستمر الحكومة الاماراتية بمواصلة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في عموم إمارات الدولة وتشمل شبكات الطرق والإنفاق والمباني الاتحادية ومشروع القطر الاتحادي والمبادرات الاتحادية في

إمارات عجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة , والتي صممت لضمان إن تتمتع بذات ما تتمتع به
 إماراتي أبو
 طلي ودبي من
 مزايا .

متوسط معدل النمو الاقتصادي %	المدة الزمنية
------------------------------	---------------

استراتيجيات

للتنوع

و-

اقتصادية

الاقتصادي :

تعتمد الإمارات على وضع الاستراتيجيات الاقتصادية المحفزة على التنوع الاقتصادي والتي حققت نجاحا مميذا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (المصارف , التجارة والعقارات , الخدمات , السياحة , الصناعات التحويلية , الطيران , والطاقة البديلة) مقارنة بمساهمة القطاع النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي , وتسير حكومة دولة الإمارات في خطوات ثابتة لزيادة مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني لتصل إلى (80%) في العام الحالي .

س-مناطق حرة :

توجد في الإمارات مناطق حرة عدة ومناطق اقتصادية متخصصة التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية مثل (الإعفاء الضريبي للشركات ورسوم الاستيراد والتصدير , واستعادة 100%) للإرباح كما يوجد في الإمارات حوالي (38) منطقة حرة ساهمت بمعدل (33%) من التجارة غير النفطية للإمارات عام (2014) .

4:3: دوافع وأهداف التنوع الاقتصادي في الإمارات :

تقف وراء دولة الإمارات مجموعة من الدوافع التي دفعها لتطبيق سياسة التنوع الاقتصادي ومن أهم هذه الأسباب ما يلي (ماجد, 2018 , ص 7-37) :

أ-دوافع الإمارات للتنوع الاقتصادي :

\$-التغيرات المستمرة في أسعار النفط العالمية : على الدوام تتعرض أسعار النفط العالمية لسلسلة من الارتفاعات القياسية ثم الانخفاضات الحادة منذ بدايات ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم على اثر العديد من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية الأمر الذي انعكس سلبيا على معدل النمو الاقتصادي وارتفاع وانخفاض قيمة الناتج الإجمالي مما نسب في تعرض الاقتصاد الإماراتي لهزات تم امتصاصها بفضل ما تتمتع به الحكومة من رشاده وحكمة في التوظيف المالي للموارد والتقدير الواقعية لاحتياجات التنمية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها للحد من أثارها وانعكاساتها السلبية , وهذا الارتفاع والانخفاض في أسعار النمو وبمساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مما اثر على معدل النمو الاقتصادي داخل الدولة صعودا وهبوطا خلال المدة (2005-2017) والتي توضح تذبذب أسعار النفط عالميا كانت السبب في تذبذب متوسط معدل النمو وكما في الجدول (5) .

الجدول (5) يبين متوسط معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية (%) للمدة (2000-2017)

11,6	2005-2000
9,9	2010-2005
4,3	2015-2010
3,3	2017-2015

المصدر: الإمارات - قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء , (سنوات مختلفة) , أبوطي , الإمارات .

\$-حدوث عجز الموازنة العامة للدولة : يأتي تذبذب الأسعار العالمية للنفط بعدة توابع وهو الأكثر تأثيراً من الناحية الاقتصادية عدم ثبات موارد الدولة وما يترتب على ذلك من تفاوت في الإنفاق العام وإرباك لخطط التنمية الاقتصادية , ومع هذه الآثار يحث العجز في الموازنة العامة للبلاد إذ شكل (-35,4) مليار درهم عام (2014) كمحصلة لتزايد الإيرادات العامة من القطاعات الاقتصادية الأخرى بخلاف النفط والإجراءات الوقائية التي اتخذتها لعلاج الآثار السلبية اللازمة والتعافي التدريجي في أسعار النفط الذي بلغ أقصاه في النصف الأول من عام (2014) ثم عاود الهبوط الشديد بالنصف الثاني من نفس العام , لكن مع استمرار الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال العام (2015) تزايد مستوى العجز بالموازنة إلى (-84,5) مليار درهم , ولكن مع تعافي أسعار النفط خلال العامين (2016 و 2017) جعل عجز الموازنة يتراجع إلى (16,9) مليار درهم عام (2016) ثم إلى (3,2) مليار درهم عام (2017) , وكما في الجدول (6) .

\$-اختلاف نمط التنمية بالدولة : على الرغم من إنجازات الدولة الضخمة في كافة مجالات التنمية إلا إن عدم انتظام وثبات موارد الدولة من جراء تذبذب الأسعار العالمية للنفط نجم عنه اختلاف بالإنفاق العام وبالتالي تأثرت البرامج والمشروعات التنموية ولا سيما بالمناطق النائية التي لم تنال ما يلزم من التنمية كباقي الإمارات الدولة , وهذا التفاوت أيضاً بين الإمارات الدولة وبعضها لا سيما في مجالات التعليم والصحة والمياه والكهرباء والصرف ومرافق البنية التحتية الأخرى .

\$-عدم استدامة النفط والغاز كموارد اقتصادي : تضاغت الاحتياطات النفطية في الإمارات من (30) مليار برميل في سبعينيات القرن الماضي إلى نحو (97,8) مليار برميل بنهاية عام (2012) وبنسبة زيادة (7,7%) من إجمالي الاحتياطي العالمي لتحتمل المرتبة السابعة وبقية هذه النسبة ثابتة حتى نهاية العام (2016) وبنسبة بلغت (7,6%) من إجمالي الاحتياطي العالمي , كما بلغ احتياطي الغاز الطبيعي في الإمارات نحو (6091) متر مكعب بنهاية عام (2016) وبنسبة (3,1%) من إجمالي الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي . وبحسب التقديرات العالمية لمستويات الإنتاج الحالية من هذين الموردتين قدر العمر الإنتاجي لمخزون النفط بالدولة بنحو (100) عام وقل , ومع الاستمرار بنضوب الحقول النفطية نتيجة لزيادة حجم الاستهلاك العالمي على الإمارات وباقي الدول المنتجة للنفط أن ترفع سقف إنتاجها لسد الطلب العالمي مما يعني تراجع الاحتياطات في الإمارات من هذين الموردتين .

الجدول (6) يبين العجز في موازنات الإمارات للمدة (2010-2017)

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	الفائض أو العجز
2010	282,036	344,036	(62,014)
2011	379,865	451,871	(72,006)
2012	412,722	479,349	(66,627)
2013	460,884	533,129	(72,244)
2014	403,323	438,684	(35,361)
2015	304,783	389,240	(84,457)
2016	381,300	398,232	(16,932)
2017	404,846	408,066	(3,220)
2018	445,932	480,099	(2,011)

المصدر: ماجد , احمد , (2017) , آليات تعزيز الابتكار بدولة الإمارات العربية المتحدة , إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية , أبوظبي , الإمارات , ص 11 .

الاستيراد من الخارج لسد الطلب من السلع الاستهلاكية والإنتاجية والوسيلة , مما أدى إلى حصول بعض الآثار السلبية على الرغم من تحقيقها نسب ايجابية في الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والصناعات التحويلية ولا سيما المواد الغذائية كما تم فتح أسواق خارجية للتصدير وهذا ما أكدته أرقام الواردات التي تضاعفت أكثر من (20) مرة خلال المدة (2016-1981) من (35,6) مليار درهم عام (1981) إلى (694,9) مليار درهم عام (2016) وارتفعت في نهاية الربع الثالث من العام (2017) إلى (499,9) مليار درهم .

ب: أهداف التنوع الاقتصادي للإمارات :

تتمثل أهداف التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة بالاتي (د. بوفنش , 2017 , ص 216-217 , ماجد , 2018 , ص 12-13) : (\$-تقليل نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد للعملة الأجنبية والدخل /\$.- التركيز على معايير الاستدامة في كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ./\$-تجنب الآثار السلبية المترتبة عن التغيرات الدورية في مستويات العوائد النفطية على خطط الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ./\$- الحفاظ على احتياطات نفطية كافية والحد من استنزافها من اجل حماية مستقبل الأجيال القادمة ./\$-تسريع التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا ./\$- تنمية الموارد البشرية الوطنية وحسن استغلالها ./\$-تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تكوين قدرات إنتاجية وطنية لتحقيق الاكتفاء ./\$-تحقيق التوازن الخارجي عبر تنشيط وزيادة الصادرات الوطنية

وتحقيق تنافسيتها بالأسواق الخارجية والحد من الواردات وخفض فاتورتها . /-\$-توسيع القاعدة الاقتصادية التي تعد أهم آليات الدولة لتحقيق رؤية (2021) والتحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية قائم على البحوث والابتكارات) .

3:5: م.اور سياسة التنوع الاقتصادي في الإمارات :

تتلخص هذه المحاور بتطوير القطاعات غير النفطية لأجل إنجاح سياسة التنوع الاقتصادي عمدت الحكومة الإماراتية إلى تطوير القطاعات غير النفطية والمتمثلة ب (د. بوفنش , 2017, ص217- (219) :

أ-قطاع الصناعة :

وجهت الإمارات الاهتمام نحو تطوير القطاع الصناعي في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية ومن ثم رفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال (\$- إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجالات البترولية والبتروكيمياوية والصناعات التحويلية غير البترولية /-\$- إنشاء دوائر التنمية الصناعية في اغلب إمارات الدولة /-\$- تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير الحوافز بقانون تنظيم شؤون الصناعة /-\$- تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج وعلى استخدام التقنيات الحديثة) .

ب-قطاع الزراعة :

أبدت الإمارات اهتماما كبيرا بالزراعة كونها مصدر أساسيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال توفير المستلزمات الزراعية وتوفير الموارد المائية المناسبة واستغلالها بشكل علمي مدروس فضلا قيامها بتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل مما جاء بنتائج الجابية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل الزراعية بل قامت بتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة .

ج-قطاع الطاقة غير التقليدية :

قامت الإمارات العربية المتحدة إلى تنوع مصادر الطاقة لتشمل إلى جانب الموارد الهيدروكربونية التقليدية كلا من الطاقة النووية والمتجددة في إطار إستراتيجية قائمة على تحقيق الأمن الطاقوي وتلبية الطلب المتزايد عليها والتي تتضمن الاستثماري الطاقة المتجددة والمواكبة الخطط النظيفة لمواكبة خطط التنمية المستدامة .

د-قطاع السياحة والطيران :

توجهت الإمارات إلى تطوير قطاع السياحة والطيران من خلال زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في منظومة اقتصاد ما بعد النفط ولقدرته على خلق فرص عمل وذلك لارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى , فضلا عن تنشيط حركة الاستثمار في الفنادق والبنية التحتية, وأيضا الدور المستقبلي لقطاع الطيران في إطار إستراتيجية الابتكار والتطوير .

هـ-الاستثمار في اقتصاد المعرفة :

توجهت الإمارات إلى الاهتمام باقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تتميز بفرص نجاح كبيرة من خلال رؤية شاملة تتناسب مع القدرات الاقتصادية الديموغرافية للإمارات , مما أدى إلى ارتفاع قيمة مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة إلى (6,94 و 7,09) لعام (2014) , وارتفاع تنافسيتها عالميا حتى أحرزت المراتب الخمس الأولى في (27) مؤشرا عالميا بحسب ما جاء في تقرير التنافسية العالمية للعام (2015-2016) (المنتدى الاقتصادي العالمي , 2016, ص4) .

و-تشجيع الاستثمار في مشاريع البنية التحتية :

أبدت الإمارات اهتماما متميزا بمشاريع البنية التحتية وتطويرها وإنشاء أصول جديدة وبخدمات عالية الجودة ساعية إلى توفير قاعدة للخدمات اللوجستية , المالية , والسياحة الثقافية... الخ مما مكّمها من امتلاك أكثر البنى التحتية تطورا في العالم .

س-تسعين بيئة الأعمال :

أدركت الإمارات العربية المتحدة ضرورة وأهمية تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الخارجية والمحلية وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بشكل جاد في عملية التنمية المستدامة من خلال (مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي , 2016) :

\$- تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية ورفع مستوى الأداء الاقتصادي ومن أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الاقتصادي بما يتلاءم مع رؤية الإمارات .

\$- اعتماد سعر صرف مرتبط بالدولار وهو الأمر الذي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا) .

\$- إنشاء المناطق الحرة لتصبح مركز لتجارة التجزئة والجملة واحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة .

بناء على ذلك صنفت الإمارات في المرتبة (13) عالميا والأولى شرق أوسطيا بين الوجهات الواعدة للمستثمرين حتى أنها أصبحت مقرا لأكثر من (20%) من الشركات الكبرى في العالم .

4: قراءة لمؤشرات التنوع الاقتصادي في الإمارات :

للتعرف على درجة التنوع الاقتصادي في بنية الاقتصاد الإماراتي والتعرف على مدى نجاح جهود الدولة بالتنوع , لا بد من التعرف على بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليله وسيكون التركيز هنا على مؤشر هيرفندال هيرشمان .

أ-التنوع في النشاطات الإنتاجية :

تحول اقتصاد الإمارات من اقتصاد معتمد على قطاع واحد إلى اقتصاد أكثر تنوعا وانفتاحا وكانت حصيلة الاتجاه تنامي مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يبينه قراءة مؤشر

هيرفندال هيرشمان وكما في الجدول (7) ، والذي يبين انخفاض قيمة معامل هيرفندال هيرشمان واقترابها من الصفر ولا سيما في الأعوام التي تحصل فيها أزمات أسعار النفط وهو ما يدل على حدوث تنوع اقتصادي ملحوظ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وذلك راجع إلى استخدام الموارد النفطية في إنشاء بنية تحتية متطورة معززة لمكانة دولة الإمارات وجعلت منها مقراً لكبرى الشركات العالمية ووجهة سياحية متميزة بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الاقتصادية التي تعتمد على الانفتاح والتنوع والمرونة .

ب-التنوع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت :

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي توضح توجهات القرارات الاستثمارية فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين أم أنها تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية ، ومن معطيات الجدول (7) يبين انخفاض قيمة هذا المؤشر حتى وصل إلى (0,12) للعامين (2010 و 2015) على التوالي . الأمر الذي يدل على تحقيق تنوع اقتصادي ملحوظ في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت .

الجدول (7) يبين مؤشر هيرفندال هيرشمان للأنشطة الاقتصادية

السنوات		الأنشطة الاقتصادية
2015	2010	
0,15	0,16	تنوع النشاطات الإنتاجية
0,12	0,12	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
0,51	0,52	الإيرادات الحكومية
0,24	0,26	المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي

المصدر : د ، بوفنش ، وسيلة ، (2017) ، اقتصاد ما بعد النفط : الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي ، بحث منشور في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات - المركز الجامعي لميلة ، العدد (الخامس) ، الجزائر ، ص 17-12 .

ج-التنوع في الإيرادات الحكومية :

تلعب الإيرادات الحكومية دوراً هاماً في تنوع القاعدة الاقتصادية وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي لا بد من وان يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية ، ومن خلال تنوع مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت يبين مؤشر هيرفندال هيرشمان والذي يبين ارتفاع هذا المؤشر في الأعوام التي ارتفعت فيها الإيرادات النفطية وانخفاض قيمته في (2015) بعد تراجع أسعار النفط بشكل كبير وهو ما يدل على الاعتماد الكبير للإيرادات الحكومية على الإيرادات النفطية .

د- التنوع في العمالة :

يعد من المحاور المهمة في عملية التنوع الاقتصادي تنوع بنية العمالة في الأنشطة الاقتصادية في الإمارات وذلك لأن تنوع الإنتاج يتطلب تنوعاً متناسباً مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية ، وان حدوث تغير في توزيع قوة العمل في معظم القطاعات الاقتصادية في الإمارات دون أن يكون لها اتجاهاً عاماً محدداً ، إذ تغيرت نسبها بشكل غير متجانس ، ومن ملاحظة المؤشر نجد انخفاضه في العامين (2010 و 2015) بالقيم (0,13 و 0,12) .

ه- المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي :

يعد مقياساً جيداً لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنوع الاقتصادي الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد وكما هو في الجدول (7) فنجد التراجع المستمر لهذا المؤشر من سنة لأخرى وهو م يدل على تزايد درجة تنوع الاقتصاد الإماراتي الذي يمتلك كل مقومات النمو والتطور .

و- التنوع في الصادرات :

يتطلب تنفيذ التنوع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات فالتنوع فيها يدل على إن الاقتصاد استطاع تنوع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية وعدم اكتفائه بتكثيف نشاطاته الإنتاجية لسد الاحتياجات المحلية والجدول (8) يبين مؤشر تنوع وتركيز الصادرات في الإمارات . ويلاحظ فيه انخفاض قيمة مؤشري تركيز وتنوع الصادرات في الإمارات وهو ما يدل على إن هذه الأخيرة تعرف تنوعاً متزايداً ومتنامياً للصادرات وان نسبة اختلاف بنية الصادرات تقل سنة بعد أخرى عن بنية العالم .

الجدول (8) يبين مؤشري تنوع وتركيز الصادرات والواردات في الإمارات

المؤشر	2010	2015
تنوع الصادرات	0,54	0,84
تركيز الصادرات	0,34	0,24
تنوع الواردات	0,36	0,32
تركيز الواردات	0,1	0,10

المصدر: د، بوفنش ، وسيلة ، (2017) ، اقتصاد ما بعد النفط : الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي ، بـث منشور في : مجلة ميلاف للـبـوث والدراسات – المركز الجامعي لميلة ، العدد (الخامس) ، الجزائر ، ص12-17 .

س- التنوع في الواردات :

يعد جانباً مهماً للتنوع الاقتصادي وتطوره يبين التغيير في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات ونلاحظ هذا التنوع من خلال مؤشري تركيز وتنوع الواردات وكما في الجدول (8) وفيه نجد حدوث تغييرات في تنوع الواردات غير المرتكزة في فئات محددة والمتنوعة بصورة مقبولة .

1:4: آليات التنوع الاقتصادي في الإمارات :

يقصد باليات التنوع الاقتصادي وهي تختلف من اقتصاد لأخر وذلك تبعاً للتوجهات الايدولوجية ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن طبيعة الظروف والتحويلات الداخلية والدولية ومن أهم هذه الآليات التي تبنتها الإمارات ما يلي (عبد الجابر وآخرون , 1997 , ص59 , علي وآخرون , 1988 , ص154 , عبد الفضيل , 2000 , ص224-226) :

أ- إعادة الاعتبار للدولة التنموية :

تعد الدولة تنموية إذ كانت تستطيع إطلاق عملية تنمية متواصلة ليس من خلال معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي وانطلاقاً من ذلك تؤكد الدور المحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية. من خلال تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبية القطاعية للاقتصاد الأمر الذي ينتج عنه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي , القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادرات الإجمالية.

ب- الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص :

إن إقامة نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد ادوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية ويعد من أهم الآليات في عملية التنوع الاقتصادي نتيجة التفاعل الايجابي بين القطاعين من خلال أنشطة البحث والتطوير , إذ يسهم في رفع العائد التنموي لهذه التفاعلات , كما إن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وليس داخل الأسواق فقط مما يؤدي إلى تقوية الروابط بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية التي تصل بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي (هامل , 2018 , ص155) , ويكون ذلك من خلال تفعيل الدور التنموي للقطاع العام , وأيضاً من خلال دعم ومساندة القطاع الخاص عن طريق (\$- دعم وتعزيز التوجه نحو التخصيص لجميع الأنشطة الاقتصادية ./\$-تبسيط الإجراءات بمنح التراخيص للشركات ./\$-تطوير وتكييف التشريعات الاقتصادية والتجارية لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية ./\$-وضع آليات وحوافز الدعم وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية ./\$-تعزيز التعاون بين القطاعين عند وضع خطط التنمية ومناقشتها ./\$-العمل على تنمية الوعي بأهمية العمل الخاص والمشروعات الصغيرة ./\$-الموائمة بين مخرجات التعليم وحاجات القطاع الخاص ./\$-إن يعمل القطاع الخاص على مواكبة المستجدات التي يشهدها العالم لا سيما في مجال تقنية المعلومات) . فضلاً عن إن الاستثمارات تعد من العناصر الديناميكية الأساسية في التنمية الاقتصادية وعاملاً مهماً في خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الاستخدام وبالتالي على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني وأيضاً

الوطني وأيضا من خلال تطوير مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

4:2: القيود والتحديات أمام تطبيق التنوع الاقتصادي في الإمارات :

تنقسم هذه القيود والتحديات إلى داخلية وخارجية وكلاهما تؤثر في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنوع الاقتصادي في الإمارات وهي كما يلي :

أ- القيود والتحديات الداخلية :

وتتمثل بالاتي (د, بوفنش, 2017, ص 230-231) :

\$-التنسيق بين الإمارات السبع في تحقيق الهدف المشترك لا سيما التنوع في القطاعات غير النفطية كونها في مراحل مختلفة منه كما تتمتع بحكم ذاتي لا سيما بما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمالية .

\$-عدم وجود نموذج موحد للسياسات التنموية الاقتصادية في الدولة فإماراتها تتبنى استراتيجيات تنموية متفاوتة تبعا للموارد والكفاءات المتاحة .

\$-إدارة التباطؤ الحاصل في بعض المشاريع الإنشائية الكبرى بعد تراجع العوائد الربعية والحفاظ على نمو طويل المدى والمدفوع من طرف القطاع الخاص تحديدا بواسطة ضخ استثمارات حكومية بشكل كبير في القطاعات غير النفطية .

\$-عدم فعالية إصلاحات السياسات المحلية في تخفيف مخاطر دورات الانتعاش والكساد .

\$-انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية نتيجة تجدد حالة الركود العالمي أو تزايد المعروض النفطي .

\$-التحول من التوجه التقليدي القائم على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر المرتكز أساسا على إنشاء المناطق الحرة مع منح مزايا إضافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تهيئة بيئة عامة تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر العالي الجودة .

\$-إدراك طبيعة المتغيرات الحديثة للاقتصاد العالمي والتفاعل معها لتجنب أثارها السلبية.

\$-السياحة والشؤون المالية الدولية بعد أزمة الشرق الأوسط , إذ إن السياحة تلعب دورا هاما في تحقيق النمو وتعظيم العوائد المالية لكن بسبب الظروف الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي وأيضا في منطقة الشرق الأوسط وما تشهده من توترات واضطرابات أثرت على الاقتصاد الإماراتي لا سيما وان الإمارات منطقة حرة وأمنة من الإرهاب لذا توجهت الدولة إلى تبني نظام امني صارم وقوي .

ب- القيود والتحديات الدولية :

تتمثل هذه التحديات فيما يأتي (د, بوفنش, 2017, ص 231-233) :

\$-الالتزام بالاتفاقات الدولية : تعد دولة الإمارات من الأكثر الدول اندماجا بالاقتصاد العالمي من خلال الارتباط الوثيق والاعتماد الكبير على الأسواق العالمية سواء لتصدير النفط , استيراد مختلف الاحتياجات , واستثمار الفوائض النفطية هذا الاندماج تحكمه العديد من الاتفاقيات التي تفرض الكثير من القيود على سياسات الدول الاقتصادية ومن أبرزها إمكانية استخدام السياسات التجارية لتطوير القطاعات

الاقتصادية المختلفة من خلال عدم توفير الدعم الحكومي أو الحماية من المنافسة الأجنبية للصناعات الوطنية الناشئة ، فضلاً عن عدم إمكانية استخدام السياسات النقدية في إطار الجهود الرامية إلى تنوع مصادر الدخل نتيجة ارتباط العملة الإماراتية بالدولار الأمريكي .

\$-التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة : يرتبط الاقتصاد الإماراتي ارتباطاً وثيقاً بالأسواق الآسيوية الناشئة وهذا يعرضها للمخاطر في حالة حدوث صدمات نمو بالتزامن في جميع هذه الأسواق وذلك نتيجة ضغوط القطاع المالي أو فشل الإصلاحات المالية والهيكلية فيما على اعتبار إن هذه الدول ولا سيما الهند تمثل الوجهة الرئيسية للصادرات الإماراتية فضلاً عن مساهمة الطلب الخارجي الكبير من آسيا على الحد من تأثير الإمارات بضعف الاقتصاديات الأوروبية والعقوبات المفروضة على إيران فضلاً عن تباطؤ اقتصاديات الدول الآسيوية قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الذي يشكل احد المحركات المهمة وراء نمو الصادرات السلعية غير النفطية وتراجع السياحة والحد من الطلب الأجنبي .

\$-عدم التزام كلي أو جزئي بالسياسات التي تعهدت بها منطقة اليورو: يتحدد عدم الالتزام هذا في حالة ظهور ضغوط مالية وزيادة التشابك بين الكيانات السياسية والبنوك مجدداً من شأنه إن يؤثر سلباً على الإمارات لأنه سيكون من الصعب تجديد بعض قروض الشركات ذات صلة بالحكومة التي حل تاريخ استحقاقها مما سيفرض أعباء إضافية على ميزانيتها العمومية ومن المؤكد إن تنتقل المشكلات المالية التي تواجه هذه المؤسسات إلى الجهاز المصرفي الإماراتي بسبب الارتباط الشديد بينهما.

\$-حدوث تغير مفاجئ في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة : وهو ما ينشأ عن تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة أو تجدد الضغوط المالية العالمية وغيرها من العوامل ، مما يؤثر ذلك على تجديد القروض كما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك والشركات ذات الصلة بالحكومة والمقترضين من القطاع الخاص والحكومة .

\$-موجة التغيرات السياسية في المنطقة العربية : التي كان لها الأثر الكبير على العلاقات الاقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال ، فالإمارات تمتلك استثمارات كبيرة في مجال الاتصالات ، العقارات وأنشطة أخرى في الدول العربية التي تشهد اضطرابات سياسية من شأنه التأثير على مستوى الاستقرار والطلب على الاستثمارات الأجنبية وهو ما يشكل احد أهم مخاطر التي تواجه الاقتصاد الإماراتي .

3:4: اقتصاد الإمارات ما بعد النفط :

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملحوظاً في أداءها الاقتصادي منذ نشأتها، على الرغم من التقلبات المستمرة في أسعار النفط والأزمة المالية العالمية في عام 2008. وكان الأداء الاقتصادي أكثر استقراراً في مرحلة التنوع الاقتصادي، وعلى رأسها عدد من الأنشطة غير النفطية، كالسياحة والتجارة الخارجية والخدمات المالية والاتصالات . وفقاً لبيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ما بين عامي (2010 – 2019) ، عند حساب المتوسط ، ساهم نشاط الاستخراجات الصناعية (النفط الخام والغاز

الطبيعي) بنسبة (30,9%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فيما ساهم القطاع غير النفطي (69,1%) في حين أن قطاع الخدمات حقق مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو (48,3%) ، وقطاع الصناعة بنحو (51%) (مضافاً إليه الاستخراجات الصناعية) . وخلال نفس الفترة بلغ متوسط إنفاق الناتج المحلي الإجمالي لتكوين رأس المال الإجمالي حوالي (23,8%) . واحتلت الصناعات الاستخراجية بنسبة (14,6%) . وعلاوة على ذلك حقق قطاع الخدمات أعلى مساهمة في تكوين رأس المال بنحو (61,7%) ، في حين تكوين رأس المال لقطاع الصناعة بنحو (37,9%) (مضافاً إليه الاستخراج الصناعية) مما سبق يعكس فاعلية استراتيجيات التنوع الاقتصادي التي تتبناها الدولة ، تعد استراتيجيات التنوع في الوقت الحاضر أداة مهمة للاقتصاد لتقليل المخاطر ونتيجة لذلك استطاعت الدولة قطع مسار متقدم من خلال استراتيجيه التنوع الاقتصادي وذلك لزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد عبر زيادة الاستثمارات في القطاعات والأنشطة المتقدمة وزيادة الأصول السائلة دمج القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال اتجاهات متعددة مثل خصخصة الأنشطة الحكومية وإشراكها في الخدمات الحكومية وتطوير الصناعة وتأهيل الكوادر الوطنية وأخيراً زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال القطاعات غير النفطية ، باختصار، لا يعني امتلاك الموارد الطبيعية أن الاقتصاد آمن في مواجهة التغيرات والتحديات من تقلبات السوق العالمية كم عدد البلدان التي لديها موارد ولكنها لم تكن قادرة على استخدام مواردها بطريقة تمنحها متانة واستدامة استقرارها الاقتصادي في المقابل، تمكنت البلدان الأخرى التي ليس لديها موارد طبيعية من خلق قاعدة اقتصادية متنوعة ومكانة دولية كقوة تتمثل بالإستراتيجية المثالية في استخدام الموارد واستثمارها لإنشاء قاعدة اقتصادية قوية ومستدامة تتعامل مع آليات عالم اقتصادي متغير . فبعد نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في الإمارات والتي توجت بتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في ناتجها الإجمالي المحلي إذ عملت تحت إستراتيجية متكاملة لـ (اقتصاد ما بعد النفط) كإطار عام للانتقال بالتنمية إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور بناء على (د.الشحي ، 2020 ، ماجد ، 2016 ، ص42-43) (أ- تطوير قطاعات اقتصادية جديدة ./ب-تعزيز كفاءة وفعالية القطاعات القائمة ./ج-بناء أجيال قادرة على قيادة اقتصاد وطني يتسم بالاستدامة والتوازن ./د-بناء القدرات الذاتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية بعيداً عن النفط ./هـ-تطوير التعليم ودعم البحث العلمي ./و-تحفيز الابتكار والإبداع وتنمية العقول البشرية ./ح-دعم وتطوير الصناعة والقطاعات الاقتصادية عالية النمو ذات القيمة المضافة العالية)

4:4: الخطوط العريضة لإستراتيجية التنوع الاقتصادي في الإمارات :

أكدت الدراسات حول التنوع الاقتصادي الذي طبقته الدول النفطية بان الإمارات نجحت بشكل مؤكد في سياسة التنوع الاقتصادي إذ تمكنت من خلق اقتصاد قوي ومتنوع ساهم في تجاوز التحديات المشاكل والصعاب التي مر بها الاقتصاد الإماراتي ومنها تداعيات الأزمة المالية لعام (2008) وكذلك الانخفاض الواضح لأسعار النفط وما يمثله ذلك للاقتصاديات النفطية ، فعملت الإمارات على تطوير

اقتصادها من خلال إتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنوع الاقتصادي باعتمادها على (زغاشو وآخرون, 2017, ص 12) :

- أ- إعطاء الأولوية للتعليم من خلال الإنفاق العام على الرأسمال البشري .
- ب-زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية في مختلف أرجاء البلاد
- ج-توجيه الإنفاق الاستثماري لتفعيل القطاعات غير النفطية وبناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لا سيما في قطاع الصناعات التحويلية والطيران والمصارف والتجارة والعقارات والخدمات والطاقة البديلة .
- د-اعتماد سياسة جبائية مشجعة للاستثمار الخاص .
- ولحرص الإمارات في العمل على تطبيق هذه السياسة نفذت سياسات داعمة منها : (\$-انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات إذ تم تصنيف الإمارات في المرتبة (13) عالميا و الأولى شرق أوسطيا بين الجهات الواعدة للمستثمرين /.\$-إرساء منظومة قانونية اقتصادية مرنة وسهولة في ممارسة الأعمال /.\$-اعتماد سياسة نقدية تدعم استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها مع عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الإرباح أو رأس المال /.\$-إقامة مناطق حرة ومناطق اقتصادية متخصصة وما تمنحه من مزايا /.\$-ربط الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح ولأعب ي التجارة الدولية والتنافسية) . مع ما ذكر أنفا والى جانب ما متوفر من عوامل ساعدت على تنفيذ إستراتيجية التنوع الاقتصادي في البلاد مثل الاستقرار السياسي والأمني , توفى بيئة مناسبة للأعمال , إلا إدراك المبكر لأهمية التنوع الاقتصادي في اقتصاد ما بعد النفط , وأيضا ديناميكية الاقتصاد الإماراتي , الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي , وتطور القطاع المصرفي , إضافة إلى استقرار السياسة النقدية , وتوفر البنية التحتية المتطورة فضلا عن توفى البيئة المؤسسية المناسبة , وتشجيع الابتكار والإبداع , وأخيرا الشراكة الايجابية للقطاعات العام والخاص في عملية التنمية كلها عوامل ساعدت الإمارات على انتهاج سياسة التنوع الاقتصادي للتخلص من ريعية الاقتصاد وأثارها والمرض الهولندي المزمع للاقتصاد وتحوله إلى اقتصاد منوع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية .

5:الاستنتاجات والتوصيات :

5:1:الاستنتاجات :

خرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات منها :

أ-التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية للدول التي تعتمد في تمويل ميزانيتها على الإيرادات المتأتية من إنتاج وتصدير سلعة واحدة كالنقل النفطية .

- ب- أصبح التنوع الاقتصادي مهما للحد من أثار ومخاطر التقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق الدولية والأزمات المالية العالمية .
- ج- طبقت الإمارات إستراتيجية التنوع الاقتصادي بعد إدراكها حقيقة نضوب النفط وضرورة التوجه إلى تنوع القاعدة الاقتصادية .
- د- اعتمدت الإمارات على مجموعة من السياسات الاقتصادية المستقرة والواضحة المعالم عند تنفيذها لسياسة التنوع الاقتصادي .
- هـ- تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية المشتركة بين إمارات الدولة السبع على تطبيق التنوع الاقتصادي .
- و- تتمتع الإمارات ببيئة مناسبة للتنوع الاقتصادي متمثلة بمناخ استثماري ايجابي وببنية تحتية حديثة واستقرار امني وسياسي فضلا عن سهولة ممارسة الأعمال صناديق سيادية وأيضا احتياطات مالية وفيرة , وبنظام مؤسساتي متكامل , ساعدت على إنجاح هذه الخطة الإستراتيجية للتنوع .
- س- بينت مؤشرات الاقتصاد الإماراتي من ناتج محلي إجمالي وتراكم رأسمالي وتنوع بالصادرات والواردات إن انه اقتصاد قوي قادر على مواجهة المخاطر والتحديات التي تنشأ داخليا او خارجيا . كما وضحت أيضا نجاح الاقتصاد في تطبيق التنوع الاقتصادي والانتقال بالاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد ذو قاعدة إنتاجية متنوعة .
- ح- وضعت الإمارات إستراتيجية تهدف إلى تخفيض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية فيه وتنوع لتنوع القاعدة الاقتصادية للدولة .

2:5: التوصيات :

- خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ما يلي :
- أ- تفعيل الخطط التنموية الهادفة إلى تنمية الإمكانات الوطنية البشرية والمادية بهدف تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ومستدام .
- ب- التوافق بين المحلي والاتحادي بأي خطة تنموية .
- ج- التوافق بين مخرجات التعليم وما مطلوب من كوادر فنية ماهرة مؤهلة من خلال برامج التدريب .
- د- تأسيس الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية تتفق مع توجهات الدولة نحو تحقيق اقتصاد معرفي متنوع قائم على المعرفة والبحث والابتكار .
- هـ- إنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية من خلال الاستفادة من الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية لتحقيق إنتاجية عالية وتحقيق التنافسية والوصول إلى الاقتصاد المعرفي التنافسي .

6. قائمة المراجع:

1:6 : الكتب :

- أ-د. الجبوري , نوري محمد عبيد , (2015) , تجربة دول الخليج في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية , ط (1) , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , مصر .
- ب--الرويس , خالد بن نهار وآخرون , (2017) , التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية , ورقة بحثية مقدمة في : اللقاء التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي , الرياض , المملكة العربية السعودية .
- ج-العيسوي , إبراهيم , (2003) , التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها , دار الشروق , القاهرة , مصر .
- ج-المعماري , عبد الغفور حسن كنعان , (2010) , ط (1) , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , الأردن .
- د- بدوي , احمد ابوبكر علي , (2010) ؟و القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة , صندوق النقد العربي , أبو ظبي , الإمارات العربية المتحدة .
- هـ-بن ساسي , الياس , (2011) , الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة , ط (1) , دار وائل للنشر والتوزيع عمان , الأردن .
- و-حمزة , حسن كريم , (2011) العولمة المالية والنمو الاقتصادي , الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , الاردن .
- س-ستبانوف , جواوف اسكندونوف , (1978) , البلدان النامية وقضاياها الملحة , دار التقدم , موسكو .
- ح-عبد الفضيل , م.مود , (2000) , العرب والتجربة الآسيوية والدروس المستفادة , ط (1) , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , لبنان .
- ط-علي , خالد ت.سين وآخرون , (1988) , الزراعة والصناعة والعمل العربي المشترك , ط (1) , دار الشباب للنشر والتوزيع , الكويت .
- ل- ماجد , احمد , (2017) , آليات تعزيز الابتكار بدولة الإمارات العربية المتحدة , إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية , أبو ظبي , الإمارات .
- ي-ماجد , احمد , (2016) , دراسة اقتصاد الإمارات ومؤشرات ايجابية وريادة عالمية , مبادرة الربع الثالث , وزارة الاقتصاد , أبو ظبي , الإمارات ,

ثانيا : البحوث :

- أ- أبو تراب , تغريد قاسم محمد , (2018) , الاستثمار الأجنبي المباشر المحددات والتحديات والآثار دراسة حالة الكويت والإمارات , بحث غير منشور , مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة , البصرة , العراق .

- ب-اوريسي , هيبه الله , (2018) , الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنوع الاقتصادي – دراسة تحليلية خلال الفترة (2012-2016) , بحث منشور في : مجلة العلوم الإنسانية – جامعة أم البواقي , المجلد (5) , العدد (1) , الجزائر .
- ج-التوني , ناجي , (2002) , مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي , بحث منشور في : مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية , المجلد (4) , العدد (2) , بيروت , لبنان .
- د-الخطيب , ممدوح عوض , (2014) , التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي , بحث مقدم إلى : المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , الرياض , المملكة العربية السعودية .
- ه-الخطيب , ممدوح عوض , (2015) , اثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , بحث منشور في : المجلة العربية للعلوم الإدارية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية , المجلد (22) , العدد (3) , الكويت .
- و-الخطيب , ممدوح عوض , اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي , بحث منشور في : المجلة العربية للعلوم الإدارية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية , المجلد (18) , العدد (2) , الكويت .
- س-الشمري , مايج شبيب وآخرون , (2016) , ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق , بحث منشور في : مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة واسط , العدد (24) , واسط , العراق .
- ح-د. الطائي , بشير عودة , (2021) , دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق: الشروط واليات القياس دراسة كمية للسنوات (2003-2019) , بحث منشور في : مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بو علي شلف , المجلد (17) , العدد (26) , الجزائر .
- ط-باهي , سوسن وزواني² , كمال , (2016) , التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان النامية , بحث منشور في : المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - مجلة قاصدي مرباح – ورقلة , العدد (5) , الجزائر .
- ل- بسيع , عبد القادر و عني , سعيد حمزة , (2018) , التنوع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة , بحث منشور في : مجلة الواحات للبحوث والدراسات – جامعة غرداية , المجلد (11) , العدد (2) , الجزائر .
- ي-بودكار , عبد العزيز , (2015) , الاقتصاد الجزائري بين خيار التنوع الاقتصادي وخيار الأمن الطاقوي , بحث منشور في : مجلة الحقيقة – جامعة العقيد احمد دراية اردار , العدد (34) , الجزائر .

- ك-د. بوكثير, جبار وزرقوط, حميدة, (2017), قراءة إستراتيجية التنوع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة – انجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة, بحث منشور في: مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية – جامعة العربي بن المهدي أم البواقي, العدد السابع, الجزائر.
- ش-د, بوفنش, وسيلة, (2017), اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي, بحث منشور في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات – المركز الجامعي لميلة, العدد (الخامس), الجزائر.
- ت-داودي, محمد, (2010), الاقتصادات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية (IMF, WTO, IBRD), بحث منشور في: مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الانبار, المجلد (3), العدد (5), الانبار, العراق.
- ذ-رسن, سالم عبد الحسن وحسين, ثامر, (2017), الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي للمدة (2003-2015), بحث منشور في: مجلة الاقتصادي الخليجي – مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة, العدد (34), البصرة, العراق.
- ق-رفدان و حسن (2004), اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي, بحث مقدم إلى: مؤتمر الاستثمار والتمويل (تطوير الإدارة لجذب الاستثمار) – المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة, مصر.
- ي-زغاشو, مريم وآخرون, (2017), دور سياسة الإنفاق في تفعيل التنوع الاقتصادي – اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا, بحث منشور في: مجلة العلوم الإنسانية – جامعة منتوري قسنطينية, العدد (48), الجزائر.
- م-د.سعود, وسيلة و د. فرحات, عباس, (2017), تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع, بحث منشور في: بحث منشور في: مجلة جديد الاقتصاد - الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين, عدد (12), الجزائر.
- ر-د. شيخي, بلال و د. زواتنية, عبد القادر, (2019), سياسة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي, الأجنحة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجا, بحث منشور في: مجلة الإستراتيجية والتنمية - جامعة ابن باديس مسغانم, المجلد (9), العدد (16), الجزائر.
- ز-د. صباح, امجد, (2017), إستراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة, بحث منشور في: مجلة العلوم الاقتصادية – جامعة البصرة, المجلد (12), العدد (46), البصرة, العراق.
- ص- صباغ, رفيقة, (2020), التنوع الاقتصادي: إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول, بحث منشور في ك مجلة أوراق اقتصادية – جامعة جيجل – محمد الصديق بن يحيى, المجلد (4), العدد (1), الجزائر.

- ض-د. صبر, سعود غالي وسعيد , شفان جمال حماد, (2021) , اثر تنوع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017) , بحث منشور في : المجلة العربية للعلوم للإدارة – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية , المجلد (41) , العدد (2) , الكويت .
- ع-عميرة , محمد سعيد , (2002) اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي , بحث منشور في : مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية – منظمة التعاون الإسلامي , العدد (12) , تركيا .
- غ-غيلان , مهدي سهر , (2007) , دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق , بحث منشور في : مجلة جامعة كربلاء العلمية – جامعة كربلاء , المجلد (5) , العدد (2) , كربلاء , العراق .
- ف-فاتح , غلاب وآخرون , (2017) , السياسات والتجارب الرائدة في مجال التنوع الاقتصادي , بحث منشور في مجلة : اقتصاديات المال والأعمال – جامعة الوادي , المجلد (1) العدد (1) , الجزائر .
- ظ- قرود , علي , (2016) , الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة (1990 – 2015) , بحث مقدم إلى: فعاليات الملتقى الدولي حول (بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة) – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة حمة لخضر , الجزائر .
- ن-قروفي , محمد كريم , (2016) , قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (1980-2014) , بحث منشور في : مجلة الواحات للبحوث والدراسات – جامعة غرداية , المجلد (9) , العدد (2) , الجزائر .
- ث- مجبل , إسماعيل حمادي , (2018) , إستراتيجية تنوع مصادر الدخل : تجربة دولة الإمارات أنموذجاً , بحث منشور في : مجلة الدنانير – الجامعة العراقية , العدد (14) , بغداد , العراق .
- خ-مرزوك , عاطف وحمزة , مكي , (2014) , التنوع الاقتصادي – مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج و إمكانات تحقيقه في العراق , بحث منشور في : مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الكوفة , المجلد الثاني , العدد الحادي والثلاثون , النجف , العراق .
- ظ-موسى , عبد الستار عبد الجبار وناصر, رحبق حكمت , (2012) , دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي , بحث منشور في : المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – الجامعة المستنصرية , العدد (34) , بغداد , العراق .
- ي-هامل , دليلة , (2018) , دور قطاع التأمين في توسيع قاعدة التنوع الاقتصادي – عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة , بحث منشور في : مجلة التكامل الاقتصادي – جامعة احمد دراية إدرار , المجلد (4) , العدد (3) , الجزائر .

3:6 : الرسائل والاطاريح :

- أ-المصباح , عماد الدين , (2008) , محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970-2004) , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية الاقتصاد – جامعة دمشق , دمشق , سوريا .
- ب-خوخو , الهام وآخرون , (2017) , دور سياسات التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية , مذكرة ماستير أكاديمي مقدمة إلى : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي , الجزائر .
- ج-جعجع , نبيلة , (2007) , إستراتيجية التنوع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية , رسالة ماجستير مقدمة إلى : جامعة محمد بو ضياف المسيلة , المسيلة , و الجزائر .
- د-ضيف , احمد , (2015) , اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر , الجزائر .
- هـ-قابوش , فريال , (2018) , اثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) , رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – جامعة أم البواقي – العربي بن مهيدي , الجزائر .

6:4 ابعاً : المؤتمرات والملتقيات :

- أ-بن حمودة , مبوب وميريق , عدنان , (2016) , التنوع الاقتصادي : مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه , مداخلة مقدمة إلى : الملتقى الدولي السادس حول (بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة) – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر , الجزائر .
- ب- بن قانة , إسماعيل و بخلوة , باديس , (2016) , سياسات التنوع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي , مداخلة مقدمة في : الملتقى العلمي الدولي السادس حول (بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات) – جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي , الجزائر .
- ج- تهمتان , مراد و صاري , إسماعيل , (2016) , سياسات التنوع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية , مداخلة مقدمة في : فعاليات الملتقى الدولي حول (متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر .
- د- حوتية , عمر , (2018) , التوجه نحو تطوير الصناعات المعرفية كمدخل لتفعيل برامج التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي , بحث مقدم إلى : الملتقى العلمي الدولي حول "إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر " – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة لونيبي علي – البليدة 2 , الجزائر .

هـ- شارف , نور الدين , (2016) , إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر , مداخلة مقدمة في : فعاليات الملتقى الدولي حول (متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة ألكلي محند , البويرة , الجزائر .

و--طبايبة , سلمى والهادي , لرباع , (2008) , التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية , بحث مقدم إلى : مؤتمر "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة " – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر .

س- فرهاد , رشيد , (2013) , المفاضلة بين القطاعين العام والخاص : دولة العراق نموذجا , ورقة بحثية مقدمة إلى : مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة اقتصادية وقانونية وميدانية – كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال – الجامعة اللبنانية , بيروت , لبنان .

ح- لعفيفي , دراجي وبن الشيخ , توفيق , (2017) , تطوير القطاع الخاص كألية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر , مداخلة مقدمة في : فعاليات الملتقى الوطني حول (المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة 8 مايو 1945 , الجزائر .

ط-مرزوق , أمال , (2017) , أهمية التصنيع لتحقيق التنوع الاقتصادي , مداخلة مقدمة في : فعاليات الملتقى الوطني حول (المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة 8 مايو , الجزائر .

5:6 : جهات ومنظمات حكومية ودولية :

أ- الإمارات - وزارة الاقتصاد , التقرير الاقتصادي السنوي , الإصدار الحادي والعشرين , أبو ظبي , الإمارات ,

ب- الإمارات – وزارة الاقتصاد – شؤون السياسات الاقتصادية , التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة , أبو ظبي , الإمارات .

ج- الإمارات - وزارة الاقتصاد , (2016) , دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية , أبو ظبي , الإمارات ,

د-الأمم المتحدة - الاسكوا , ((2001) , التنوع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط , نيويورك , الولايات المتحدة الأمريكية .

هـ-المجلس أبو ظبي الاقتصادي , (2016) , تقارير تحسين بيئة الأعمال , أبو ظبي , الإمارات .

و-المعهد العربي للتخطيط , (2014) , التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته , الكويت .

- س-المنتدى الاقتصادي العالمي , (2016) , تقرير التنافسية العالمية للعام (2015-2016) , دافوس , سويسرا
ح-وزارة التخطيط السعودية , (2013) , مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي بخطة التنمية , الرياض , المملكة العربية السعودية .
ط- صندوق النقد العربي, (2020) , التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2020) , أبو ظبي , الإمارات .
6:6: سابعا : المصادر الأجنبية :

- a-Dougherty, P atrick , (2011) , What Makes the UAE a Knowledge Society , Higher Colleges of Technology , UAE .
b--Emirates Centre , (2012) , Migrant Workers in the United Arab Emirates . UAE .
c--Hertog , Steffen , (2013) , The private Sector and Reforen in the Gulf Cooperation Council , Kuwait Program on Development ,Kuwait .
d--Kapunda , Stephen . M , Diverification and (4) porety Eradication in Botswana , Sournal of African studies . Vol (17) No (2) .
e- Tadros ,Mahfouz , E , (2015) , The Arab Gulf States and the Knowledge Economy ; Challenges and Opportunities , Arab Gulf States Institute , USA .
f-Shayah , M, Hazem, (2015) , Economic Diversification by Boosting Non-Oil Export , Journal of Economic , Business and Management , Vol (3) , No (7) . USA .
g- UNNITED NATIONS – NATIONS , UNIES , (2003) , UNFCCC Workshop on Economic Diversification , FRAME Work Convention on climate change – secretariat , Teheran , Islamic Republic of Iran , 18 – 19 October .

7:6: المواقع الالكترونية :

- أ-البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة – الاقتصاد , (2018) , على المواقع الالكترونية التالية :
<https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy>
<https://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas>
ب-د, ألشحي , زكريا يقي , (2020) , إستراتيجية التنوع : التجربة الإماراتية , مقال منشور في صحيفة الاتحاد الالكترونية على الموقع : <https://www.alittihad.ae/news> .
ج-عبدالله , لؤي , (2019) , السياحة من الصفر إلى (161) مليار درهم , مقال منشور على موقع صحيفة البيان الإماراتية الالكترونية , أبو ظبي , الإمارات .
<https://www.albayan.ae/economy/tourism/2019-12-02-13716077>